الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون
الجلسة العامة ٢٨

الاثنين، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ١٢١ و ١٢٢ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الجميع على الانضمام إلى المناقشة المشتركة اليوم بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة.

ما من هيئة حكومية دولية أخرى في العالم تتمتع بعضوية عالمية وتعالج في الوقت نفسه طائفة واسعة من المسائل مثل الجمعية العامة. تتناول الجمعية العامة مسائل حاسمة، كثير منها مترابط، يتصل بالتنمية ونزع السلاح والتعليم والبيئة والأزمات الصحية والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، من بين أمور أخرى كثيرة. ومن الواضح أن وضع السياسات العامة بصورة فعالة من جانب الجمعية العامة في جميع تلك المجالات يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لشعوب العالم. ويتعين على الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للسياسات والتداول في الأمم المتحدة، أن تقوم بدراسة ذاتية، وأن تنظر في أساليب عملها لضمان استجابتها لأشد المسائل إلحاحا التي تؤثر على البشرية وحياتنا اليومية. ولهذا السبب فإن تنشيط الأمم المتحدة أولوية من أهم أولوياتي، وشعاع الأمل الخامس في فترة رئاستي. وأعتقد أن تعزيز الأمم المتحدة أمر ضروري لبناء عالم يتسم بالمرونة، وأننا نحتاج إلى جمعية عامة أقوى من أجل أمم متحدة أقوى.

وقد قررت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين أن تقوم كل سنتين بتنشيط قرار الجمعية العامة (القرار ٣٢٥/٧٥) وطلبت إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة أن يركز على تنفيذ القرار خلال الدورة السادسة والسبعين. وسيتيح ذلك مزيدا من الوقت، ونأمل أن تكون هناك إرادة سياسية أكبر لتنفيذ التوصيات تنفيذا كاملا. وسيركز الفريق العامل المخصص في هذه الدورة على موضوعين من مواضيعه العادية – دور الجمعية العامة وسلطتها، وأساليب عملها. ولذلك أود أن أركز على نقطتي عمل لتوجيه عمل الفريق العامل المخصص.

أولا، إن التفاوت في السلطة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن كان بالتأكيد عاملا محفزا رئيسيا في مناقشة تنشيط الجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

وعلى الرغم من أن واضعي ميثاق الأمم المتحدة قد توخوا أدوارا منفصلة ولكنها متساوية الأهمية بالنسبة للجمعية العامة والمجلس، فإن دور الجمعية العامة وسلطتها تشكلها في معظم الأحيان الأولويات المتعارضة بين الدول الأعضاء، وجدول أعمال غير عملي لا يتناول بالضرورة المسائل الأكثر إلحاحا على أساس الأولوية، ومناقشات متكررة وطويلة وعملية بطيئة لصنع القرار.

فماهية الجمعية العامة تحددها الدول الأعضاء. ولئن كانت توصياتها غير ملزمة، ينبغي ألا ننسى دور الجمعية العامة في وضع المعايير في تدوين القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أناشد الدول الأعضاء بإخلاص أن تستكشف الابتكارات في الجمعية العامة التي يمكن أن تعيد تأكيد قوتها التي لا مثيل لها في عقد الاجتماعات وغلبتها بوصفها الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي الذي تقرر فيه السياسات في الأمم المتحدة.

ثانيا، في ما يتعلق بأساليب العمل، لن أبالغ مهما قلت في التأكيد على الحاجة إلى زيادة تبسيط جدول أعمال الجمعية العامة. إننا جميعا ندرك أن العديد من القرارات المبهمة والمعاد تدويرها تعتمد عاما بعد عام مع عدد قليل من التحديثات الموضوعية، ومعظمها بدون آليات لضمان تنفيذها أو حتى تقييمها. ويجب أن نواصل تحديد الأماكن التي يمكننا فيها إصدار القرارات كل سنتين وكل ثلاث سنوات وتخصيص مزيد من الوقت للحوار وكذلك لتنفيذ القرارات المعتمدة.

وأود أن أشكر سعادة إغريسيلدا أراسيلي غونزاليس لوبيس، الممثلة الدائمة للسلفادور، على قبولها إعادة تعيينها رئيسة مشاركة للفريق العامل المخصص. وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، على قبوله دوره بصفته رئيسا مشاركا. وأحث الأعضاء على تقديم دعمهم الكامل لهم. وتطلعنا المشترك هو مواصلة جعل الجمعية العامة أكثر فعالية وكفاءة وأهمية في الدبلوماسية الدولية للقرن الحادي والعشرين. أنا ببساطة أطلب شيئا واحدا لهذه الدورة. لنجرِ جميعا مناقشات صريحة وبناءة بشأن جدول أعمال التنشيط لتمكين الجمعية العامة حقا ليس لأنها الهيئة التداولية البارزة في منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا لتأثيرها المعياري في تعزيز تعددية الأطراف. وأتمنى للفريق العامل المخصص كل النجاح في هذه الدورة.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان).

في البداية، تود الرابطة أن تشكر السفيرين إيغريسيلدا غونساليس لوبيس وميشال ميلينار على قيادتهما كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. كما نهنئ السفيرين ميتشل فيفيلد وغونساليس لوبيس على تعيينهما كرئيسين مشاركين للدورة السادسة والسبعين. ونتطلع إلى مناقشات مثمرة تحت قيادتهما القديرتين، ونود أن نؤكد للفريق العامل دعم الرابطة وتعاونها الكاملين لتحقيق هذه الغاية.

ورحبت الرابطة بالقرار ٣٢٥/٧٥، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٠ أيلول/سبتمبر. ونود أن نعرب عن تقديرنا للرئيسين المشاركين السابقين على نهجهما الشفاف والشامل في إجراء المفاوضات خلال الدورة الماضية. ونشيد بالقرار العملي المنحى، الذي يحرز تقدما بشأن مجموعة من مسائل التنشيط، بما في ذلك أساليب العمل، وجعل عملية التنشيط ممارسة تجري مرة كل سنتين وتحسين عملية اختيار وتعيين الأمين العام وغيره من الرؤساء التنفيذيين. ونشيد أيضا بقرار جميع الدول الأعضاء الاتفاق على تعديل موعد افتتاح الدورة العادية للجمعية العامة، اعتبارا من افتتاح الدورة الثامنة والسبعين، لإتاحة مزيد من الوقت للرئيس القادم للجمعية العامة ومكتبه للتحضير للأسبوع الرفيع المستوى.

ونرحب أيضا بالقرار الداعي إلى ضرورة أن يجري الفريق العامل المخصص مناقشة أكثر تركيزا على مجموعتين خلال هذه الدورة وعلى المجموعات المتبقية في الدورة السابعة والسبعين، بغية البناء على التقدم المحرز في الدورات السابقة، وكذلك على القرارات السابقة، بما في ذلك تقييم حالة تنفيذها. وفي هذا الصدد، تود الرابطة أن تسلط

الضوء على النقاط التالية المتعلقة بالمجموعتين المقرر مناقشتهما في الفريق العامل المخصص في هذه الدورة.

أولا، فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، تؤكد الرابطة من جديد الدور الأساسي للجمعية ومصداقيتها بوصفها الجهاز الأكثر تمثيلا للأمم المتحدة. ونؤكد من جديد أهمية ضمان محافظة جميع الدول الأعضاء على طابع الجمعية العامة وأسبقيتها ومصداقيتها وبقائها صالحة لهذا الغرض. كما نواصل الدعوة إلى مزيد من التآزر والاتساق والتنسيق بين أعمال الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها.

ثانيا، فيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية العامة، نواصل الدعوة إلى ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة بمعالجة الثغرات والتداخلات والازدواجية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إجراء مشاورات أكثر انتظاما وبصورة أوثق فيما بين رؤساء اللجان الرئيسية لمعالجة تلك المشاكل. وتحث الرابطة الدول الأعضاء على النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة وعملية لجعل مناقشات اللجان أكثر تركيزا وتفاعلا.

كما تشيد الرابطة بالاختتام الناجح لحلقة العمل الانتقالية الأولى لمكتب رئيس الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، التي تهدف إلى تعزيز الذاكرة المؤسسية، والحفاظ على أفضل الممارسات وأساليب العمل، ودعم الانتقال السلس بين الرئاسات. ونشيد أيضا بالإحاطة المكرسة التي قدمها الرئيسان المشاركان السابقان بشأن عملية تنشيط أعضاء مكتب الرئيس خلال حلقة العمل.

وتوفر السمات العالمية والشاملة للجميع لعملية تنشيط الجمعية العامة مجالا حقيقيا للابتكار. وقد رأينا ذلك من التقدم الجيد الذي أحرزناه في الدورة الماضية، ولكننا نعلم أيضا أنه يمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك. واسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام الرابطة بالمشاركة البناءة مع جميع الوفود في عملية التنشيط.

السيد فيبولياي (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أدلي بهذا البيان اليوم باسم كندا وأستراليا وبلدي نيوزيلندا.

وأود باسم مجموعة الدول الثلاث أن أهنئ الرئيسين المشاركين على تعيينهما في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وتتقدم بلدان المجموعة بأحر التهاني لإعادة تعيين السفيرة غونساليس لوبيس، ممثلة السلفادور، ونرحب بالخبرة والاستمرارية اللتين ستجلبهما إلى هذا الدور. ويسرنا تعيين السفير فيفيلد، ممثل أستراليا مؤخرا، الذي مثل باقتدار مجموعة الدول الثلاث في مفاوضات تنشيط الجمعية العامة. ومما لا شك فيه أن الفريق العامل سيستفيد من أفكاره الجديدة وحماسته للدور.

إن جهود الفريق العامل الرامية إلى تحسين كفاءة الجمعية العامة وفعاليتها، بما في ذلك تبسيط جدول أعمالها وترشيده، أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وترحب مجموعة الدول الثلاث بالتقدم العملي والمهم الذي أحرزه الفريق العامل في الدورة الماضية. ويشمل ذلك العزم على جعل القرار يعتمد كل سنتين لكي تتمكن الجمعية العامة من التركيز على التنفيذ في السنة التالية. ونرحب أيضا بقرار تقديم بدء الدورة المقبلة للجمعية العامة لإتاحة مزيد من الوقت للرئيس القادم للجمعية العامة للتحضير لأكثر المناسبات ازدحاما في الدورة. وأخيرا، ترحب وفود بلداننا الثلاثة بالالتزامات الجديدة بزيادة تمثيل المرأة في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة، بما في ذلك تحقيق التكافؤ بين الجنسين فيما بين المتكلمين المدعوين والمشاركين في حلقات النقاش.

وبينما أحرزنا تقدما كبيرا في جدول أعمال التنشيط للدورة الماضية، يتعين على جميع الوفود الآن أن تكفل تركيزنا خلال هذه الدورة للفريق العامل على تنفيذ هذه التدابير بفعالية ودون تأخير. وتتطلع أستراليا وكندا ونيوزيلندا إلى العمل مع جميع الوفود في هذه الدورة للنهوض بالالتزامات الطموحة الواردة في القرار ٣٢٥/٧٥، وهو التنشيط الذي جرى مؤخرا، وكذلك للبناء على العمل بموجب النصوص السابقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد بيير (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة بشأن مسألة تنشيط الجمعية العامة.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيسين المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السفيرين إيغريسيلدا أراسيلي غونساليس لوبيس وميشال ميلينار، الممثلين الدائمين للسلفادور وسلوفاكيا، على عملهما الممتاز في توجيه الفريق إلى خاتمة ناجحة، باعتماد القرار المهم جدا ٣٢٥/٧٥، الذي حقق تقدما فيما يتعلق بجميع اللبنات الرئيسية الأربعة. وأهنئهما على العمل الذي قاما به بشكل جيد جدا. وما كان يمكن تحقيق هذه النتيجة بدون الروح البناءة والمرونة اللتين أبداهما كل عضو. لقد كان عرضا قويا جدا لما يمكننا تحقيقه جماعيا عندما نعمل معا عن كثب بروح من الثقة، بغية تعزيز فعالية الجمعية العامة وكفاءتها. وكانت النتيجة مساهمة ملموسة في جهود إصلاح الأمم المتحدة الشاملة وفي تعزيز تعددية الأطراف – وهما عنصران أساسيان في خطتنا المشتركة (A/75/982)، التي قدمها لنا الأمين العام في أيلول/سبتمبر، ونتابعها الآن.

ومن أكبر الإنجازات الملموسة والمحددة للفريق العامل المخصص في العام الماضي المقرر المتعلق بالنظر في القرار كل سنتين، مما سمح لنا باستخدام السنة الفاصلة للتركيز على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وهي ممارسة ينبغي أن تمكننا من تحرير الموارد ونأمل أن تكون مصدر إلهام لعمليات الجمعية العامة الأخرى.

ونرحب ترحيبا حارا بتعيين الممثل الدائم لأستراليا، السفير ميتشل فيفيلد، وإعادة تعيين الممثلة الدائمة للسلفادور، السفيرة إغريسيلدا غونساليس لوبيس، كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص للدورة السادسة والسبعين، ونتطلع إلى العمل عن كثب مع كل منهما ومع جميع الدول الأعضاء في تنفيذ النتائج الملموسة بشأن ما تم الاتفاق عليه خلال الدورة الماضية، مع التركيز بشكل خاص على الفصلين المتعلقين بدور وسلطة الجمعية العامة وأساليب عملها. وفي ما يلي بعض المسائل التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي ذات أهمية خاصة في إطار هذين العنوانين.

أولا، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتبسيط عمل الجمعية العامة وجدول أعمالها وتعزيز أوجه التآزر والاتساق والتكامل بين جداول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، بما في ذلك تقديم المزيد من المقترحات الملموسة لزيادة البنود التي يجري النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات، أو تجميعها أو حذفها، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة للفريق العامل المخصص.

ثانيا، ينبغي أن نحدد أولويات التدابير الرامية إلى دعم التنفيذ السريع لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة بكفاءة وفعالية، بما في ذلك عن طريق زيادة مواءمة جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل تحديد الثغرات والتداخلات والازدواجية ومعالجتها في الوقت نفسه.

ثالثا، نتطلع إلى الإحاطة التي ستقدمها الأمانة العامة بشأن الدروس المستفادة من تأثير جائحة مرض فيروس كورونا على عمل الجمعية العامة، بغية ضمان التأهب بشكل أفضل وتجنب حالات مثل تلك التي شهدناها في الأشهر الأولى من الجائحة عندما لم نتمكن من الاجتماع بأي شكل من الأشكال.

رابعا، ينبغي لنا أن نجعل الالتزام بتحقيق التكافؤ بين الجنسين حقيقة واقعة، بما في ذلك عن طريق ضمان تمثيل المرأة على قدم المساواة في الاجتماعات الرفيعة المستوى وغيرها من اجتماعات الجمعية العامة. وينبغي لنا أيضا أن نعزز تعدد اللغات بوصفه قيمة أساسية للمنظمة. أخيرا وليس آخرا، ينبغي إيجاد حيز لإشراك المجتمع

المدني والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة الخارجيين على نحو أفضل في عمليات الأمم المتحدة، للتحدث بصدق عن مفهوم تعددية الأطراف الشاملة والمترابطة.

والاتحاد الأوروبي على استعداد للمشاركة البناءة ويتطلع إلى توجيهكم وقيادتهم، سيدي الرئيس، لضمان أن يظل تنشيط الجمعية العامة إحدى الأولويات العليا خلال هذه الدورة وتوفير الحيز اللازم لإجراء حوارات صريحة ترمي إلى تعزيز أهميتها. فلنحافظ على الزخم الذي بنيناه خلال الدورة الماضية ونركز على تنفيذ وثيقة ختامية طموحة.

السيد تسند (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد منغوليا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به قريبا ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز وتود أن تضيف بضع ملاحظات موجزة بصفتها الوطنية.

أولا، يشكر وفد بلدي جميع الرؤساء المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، في الماضي والحاضر على السواء. وهي مهمة هامة وصعبة ومرهقة، ونشكرهم جميعا على الاضطلاع بها بالنيابة عنا. ونشكر بصفة خاصة السفيرين إغريسِيلدا غونساليس لوبيس وميشال ملياناز على إدارتهما الماهرة للفريق العامل خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، التي توجت باعتماد القرار ٣٢٥/٧٥ بالإجماع. وإنها شهادة على تفانيهم، وكذلك الإرادة السياسية لدى عموم أعضاء الأمم المتحدة، أننا تمكنا من ترجمة الزخم لتنشيط الجمعية العامة وتنشيط تعددية الأطراف التي ولدت خلال الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة إلى تقدم ملموس في شكل القرار. والقيام بذلك في الأوقات الصعبة لجائحة مرض فيروس كورونا، وفي ظل إعاقة عمل المنظمة وأساليب عملها بشدة، ليس بالأمر الهين حقا. وغني عن القول إن منغوليا تؤيد القرار بأكمله تأييدا تاما، بما في ذلك دعوة الدول الأعضاء إلى أن تضع في اعتبارها أنه ربما حان الوقت لأن تتولى امرأة منصب الأمين العام لمنظمتنا. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لرؤساء الجمعية العامة والموظفين المتفانين في الأمانة العامة لكفالة استمرارية الأعمال في هذه الأوقات العصيبة.

ثانيا، نعتقد أن معالجة التداخلات والازدواجية في جداول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ينبغي أن تكون أولويتنا. وفي رأينا، سيحقق القيام بذلك المزيد من النتائج في فترة زمنية أقصر، وسيمكننا من توفير الوقت وخلق حيز في جداول الأعمال لمعالجة القضايا الملحة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ذات التغطية المحدودة أو المعدومة. وفي هذا الصدد، لاحظنا باهتمام التحليل التجريبي بشأن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الذي أجري خلال الدورة الخامسة والسبعين لدراسة تغطية الهدف ٢ (القضاء التام على الجوع) بتعمق.

ونرى أن الهدف هو إيجاد والتركيز على معالجة مواضيع يمكن أن يكون لها تأثير مباشر ودائم على عدد أكبر من القضايا الهامة. وتدل تجربتنا الوطنية المحدودة، فضلا عن خبرة العديد من البلدان النامية الأخرى، على أن البرامج الفعالة والشاملة لإطعام الأطفال في المدارس، على سبيل المثال، لها تأثير مباشر ومفيد على تحقيق الهدف ٢ (القضاء التام على الجوع) والهدف ١ (القضاء على الفقر) والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف ٤ (التعليم الجيد) والهدف ٥ (المساواة بين الجنسين)، والتأثير بشكل غير مباشر على جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويمكننا، على سبيل المثال، أن نجعل هذه المسألة موضوعا لإحدى مناقشاتنا المواضيعية بشأن القضايا الراهنة، وبالتالي مساعدة الهيئات الحكومية الدولية على تقييم كيفية ارتباط عملها ذو الصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمساهمة في تبسيط جداول أعمالها.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة التي توليها منغوليا لتنشيط عمل الجمعية العامة في إطار الجهود الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة وتنشيط تعددية الأطراف في الشؤون الدولية. ويتعهد وفدي بتقديم دعمه وتعاونه الكاملين إلى الرئيسين المشاركين الحاليين للفريق العامل، السفيرة غونساليس لوبيس والسفير فيفيلد، ونتمنى لهما كل النجاح في عملهما المهم.

السيدة إيغيل (الجزائر) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ السيد ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، والسيدة إغريسِيلدا

غونساليس لوبيس، الممثلة الدائمة للسلفادور، على تعيينهما كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للرئيس المشارك المنتهية ولايته، السيد ميشال ميليانار، على قيادته القديرة وتفانيه في عملية التنشيط خلال الدورة السابقة للجمعية.

وإذ تشير حركة بلدان عدم الانحياز إلى الإعلان الذي صدر خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، والذي أكدنا فيه التزامنا بتعددية الأطراف ومواصلة العمل على تنشيط الجمعية، فإنها ترى أن من المهم الحفاظ على الزخم بشأن هذه المسألة، التي لا تزال تشكل أولوية حاسمة. كما أنها مناسبة لدعم القيم والمبادئ العالمية لميثاق الأمم المتحدة وضمان أن تكون منظمتنا قادرة على الوفاء بمسؤولياتها. وتنشيط الجمعية العامة هو في الواقع عنصر بالغ الأهمية في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. فتنشيط الجمعية العامة من شأنه الإسهام بشكل كبير في تعزيز منظومة الأمم المتحدة ككل وتحسين الحوكمة الدولية وتنشيط تعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، ترى حركة عدم الانحياز أن من المهم الاعتراف بأن البناء على الإنجازات والقرارات السابقة للجمعية العامة بشأن تنشيط عملها يساعد على تعزيز دورها وسلطتها وكفاءتها وفعاليتها.

ونعتقد أنه كانت هناك جهود متواصلة وتقدم هام في جعل عمل الجمعية العامة أكثر تركيزا وأهمية. وينبغي مواصلة تلك الجهود بدعم وإرادة سياسية من جميع الدول الأعضاء بغية تحقيق تقدم أكبر والتغلب على الخلافات المستمرة بشأن مختلف المسائل المتصلة بالمجموعات الأربع المدرجة في جدول أعمال الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وثمة أهمية قصوى لإجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ قرارات الجمعية والتحديد الواضح للأسباب الكامنة وراء أي قصور في هذا الصدد بغية القضاء تدريجيا على المعوقات التي لا تزال تحول دون تحقيق كامل إمكانات عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تركيز المناقشات خلال الدورة الحالية على دور الجمعية العامة وسلطتها وأساليب عملها، على النحو المبين في القرار ٧٥/٣٢٥، الذي اتخذ بتوافق الآراء خلال الدورة الخامسة والسبعين. ورحبت حركة عدم الانحياز بالتقدم المحرز في القرار، الذي يعكس التزام الدول الأعضاء بجمعية عامة أكثر كفاءة وحيوية من خلال المضي قدما في عدد من القضايا الهامة دعما لمنظمة أقوى ولتنشيط تعددية الأطراف. ونقدر إمكانية الاتفاق على خطوات ملموسة والنهج العملي المنحى المعتمد في القرار، فضلا عن التحول إلى تقديمه مرة كل سنتين. ويتيح هذا النهج فرصة للتركيز أكثر على التنفيذ والنهوض بأهداف الكفاءة والفعالية التي نسعى جميعا إلى تحقيقها.

ونقر بالعناصر المهمة في القرار، بما في ذلك العناصر المتعلقة بتحسين الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، وترشيد الأحداث الجانبية والاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقد على هامش المناقشة العامة، والمبادرات الرامية إلى تعزيز عمل مكتب رئيس الجمعية العامة، وتعزيز دور الجمعية العامة في اختيار الأمين العام وتعيينه.

وفيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أهمية الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي والشامل والديمقراطي للأمم المتحدة، فضلا عن ضرورة الاحترام الصارم للامتيازات القائمة على الميثاق للهيئات الرئيسية للمنظمة، ولا سيما الجمعية العامة. كما نواصل الدعوة إلى تحسين العلاقة والتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، اللذين يعزز كل منهما الآخر ويكمله. وترى حركة عدم الانحياز أن أساليب العمل ليست إلا خطوة واحدة في إدخال المزيد من التحسينات الموضوعية الرامية إلى استعادة وتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها. وما زلنا نشدد على ضرورة ترشيد عملها. ولذلك ينبغي إبقاء عدد المناسبات الرفيعة المستوى والفعاليات الجانبية التي تنظم بالتوازي مع المناقشة العامة عند الحد الأدنى الحاسم من أجل الحفاظ على حرمة المناقشة العامة وتعزيزها.

وإذ نسلم بدور استخدام تكنولوجيات الاتصال في عمل المنظمة في ظل ظروف استثنائية، نود أن نؤكد مرة أخرى على الطابع الاستثنائي لأساليب العمل التي اعتمدتها الجمعية العامة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا، فضلا عن ضرورة الحفاظ على الامتثال

الصارم للنظام الداخلي للجمعية العامة، الذي يجب أن يستمر في توجيه عملها.

ونقدر أن القرار يعزز الإنجازات التي تحققت فيما يتعلق باختيار الأمين العام وتعيينه، بما في ذلك من خلال تعميم رسالة مشتركة، فضلا عن عقد حوارات غير رسمية تسترشد بمبدأي الشفافية والشمولية. ونرحب أيضا بالإشارة إلى أننا لم نر بعد امرأة في منصب الأمين العام. وتواصل حركة عدم الانحياز بنفس القدر من الأهمية دعمها الراسخ لزيادة تعزيز كفاءة مكتب رئيس الجمعية العامة وفعاليته، وتسلم بضرورة إجراء استعراض متعمق لأداء المكتب خلال الدورة السابعة والسبعين.

وأخيرا، لا تزال حركة عدم الانحياز مقتنعة بأنه ينبغي لنا جميعا أن نواصل بشكل جماعي البناء على ما تم إنجازه بالفعل، وتحديد المجالات التي يمكن أن نحقق فيها المزيد من التقدم الملموس حتى نتمكن من تحسين العمل العام للجمعية العامة ودورها. ولا تزال حركة عدم الانحياز تشارك مشاركة كاملة في الإسهام في ذلك المسعى المشترك. ولذلك، نؤكد من جديد التزامنا بالمشاركة البناءة في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الحالية بهدف تعزيز دورها بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة.

السيد عبد الغفور (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، السفيران إغريسيلدا غونزاليس لوبيز وميشال مليناز، الممثلان الدائمان للسلفادور وسلوفاكيا، على جهودهما القيمة وقيادتهما في توجيه عملنا. كما أهنئ السفير ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، على تعيينه رئيسا مشاركا للدورة الحالية. وتظل ملديف ملتزمة التزاما كاملا بعملية التنشيط وستواصل تقديم دعمها وتعاونها الكاملين للفريق العامل المخصص.

قبل ٣٠ عاما، في عام ١٩٩١، أدرج تنشيط الجمعية العامة لأول مرة كبند في جدول أعمال جمعيتنا. وترحب ملديف بالتقدم المحرز منذ ذلك الحين، بما في ذلك من خلال إدخال تغييرات على اختيار الأمين العام وتعيينه وتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. وعلى الرغم من تلك التحسينات، فإن وتيرة التغيير في العالم كانت سريعة، ويجب أن نكفل مواكبة الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، لها. ويشمل ذلك تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة من خلال توفير التمويل المستقر واستمرارية ملاك الموظفين. وتقف الأمم المتحدة في قلب نظامنا المتعدد الأطراف. ولا بد من تعزيزها إذا ما كان لها أن تصبح أكثر كفاءة وأهمية واقترابا. وفي عالم اليوم، تعتبر تعددية الأطراف القوية والمستجيبة حيوية للتصدي بفعالية للتحديات العالمية التي نواجهها، سواء كانت بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية. ونحن ندرك تماما أنه لكي نعالج تلك المسائل بفعالية، نحتاج إلى وجود مؤسسات قوية متعددة الأطراف وإلى وحدة الهدف والالتزام.

إن العالم يمر بنقطة انعطاف في التاريخ، كما أشار الأمين العام في جدول أعمالنا المشترك (A/75/982)، وهي نقطة تمتلك فيها البشرية التكنولوجيات والثروة لتغيير مسار التاريخ نحو الأفضل. ونحن قادرون على توليد الطاقة النظيفة، وإطعام الجميع وإيوائهم، وضمان حصول الجميع على تعليم جيد ورعاية صحية وحياة كريمة. ومع ذلك، لا يزال السلام والازدهار والمستوى المعيشي اللائق أمرا بعيد المنال بالنسبة لبلايين البشر، وهي حالة تفاقمت بسبب تصاعد وتضاعف التحديات العابرة للحدود مثل الأوبئة والتلوث وتغير المناخ. والجمعية العامة، بوصفها الجهاز الوحيد ذي التمثيل العالمي، يجب أن تكون في صميم جهودنا للتصدي لتلك التحديات. ولهذا السبب، سيدي الرئيس، تؤيد ملديف بقوة، جهودكم لتنشيط الأمم المتحدة بوصفها أحد أشعة الأمل الخمسة لرئاستكم.

إن جائحة مرض فيروس كورونا المستمر هي تذكير صارخ بأن المجتمع الدولي في عالمنا المعولم لا يكون قويا إلا بقدر أضعف حلقاته، وهذا يبرز الحاجة إلى عدم ترك أي أحد أو أي بلد خلف الركب. ويجب ألا نسمح باستمرار التفاوت الحالي في اللقاحات، حيث لم يتلق البلايين من الناس بعد جرعة واحدة من اللقاح، في حين بدأ آخرون في تلقي جرعات معززة ثالثة. وتتوقف أهمية الجمعية العامة في المستقبل على قيادة الطريق في حماية أولئك الذين تُرِكوا خلف الركب. وفي هذا

الصدد، نرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع "التطعيم الشامل: من الأمل إلى العمل" المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. وسيضع هذا الحدث الجمعية العامة بحق في صلب المناقشات من أجل تحقيق نتائج ملموسة وبناء الإرادة السياسية الجماعية اللازمة لضمان أن نتغلب جميعاً على الجائحة بتضامن.

وقد كشف الاجتماع الذي عقد إحياء للذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة أن عامة الناس يتوقعون منا أن نتغير ونبتكر لكي نكون أكثر شمولاً. ويجب أن نتخذ خطوات لإشراك أصوات النساء والفتيات والشباب وغيرهم من الجهات المعنية الحيوية في مداولاتنا في المنظمة. ويجب على الجمعية العامة أن تظهر ريادتها في هذه المسألة. وفي هذا الصدد أشكركم، سيدي الرئيس، على تعهدكم بالامتناع عن شغل مقعد في أفرقة غير متوازنة بين الجنسين وعلى جهودكم المختلفة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين وزيادة الشفافية والشمولية في عملنا.

ويؤيد وفد بلدي تأييداً كاملاً التغييرات المقترحة على أساليب عملنا واتجاه عملنا المبينة في القرار ٣٢٥/٧٥، الذي اتخذ في ١٠ أيلول/سبتمبر، بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة. وينبغي ترشيد عمل الجمعية العامة ولجانها وتبسيطه وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف المحددة في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الختام، يسر وفد بلدي تجدد التركيز على تنشيط أعمال الجمعية العامة، لا سيما في أعقاب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. وإذا استطعنا الحفاظ على ذلك الزخم، يمكننا أن نضمن جمعية كفؤة وفعالة يمكنها أن تشكل مستقبلاً مشرقاً ومشتركاً لنا جميعاً وللأجيال القادمة.

السيدة مارتينا (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أؤكد لكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل للطريقة القديرة التي تديرون بها شؤون الجمعية العامة. وأود أيضاً أن أشارك الآخرين في الإعراب عن خالص امتناننا للرئيسين المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، وهما الممثلان الدائمان للسلفادور وسلوفاكيا، على عملهما. ونُثني على نتائج نشاط الفريق العامل خلال الدورة، بما في ذلك إصدار القرار كل سنتين. وأتمنى أيضاً للممثل الدائم للسلفادور والرئيس المشارك الجديد، الممثل الدائم لأستراليا، كل النجاح والتقدم المستمر في أعمال هذه الدورة.

نحن جميعاً في الأمم المتحدة نعمل الآن في أوقات وظروف صعبة لم يسبق لها مثيل بالنظر إلى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي أثرت بشكل كبير على كل جانب من جوانب حياتنا وفاقمت التهديدات القائمة. ومع ذلك فقد حان الوقت لتستعرض المنظمة أساليب عملها لكي تتمكن من الاستجابة على النحو المناسب لتحدياتنا الحالية. وبمجرد انتهاء الأزمة الحالية، يجب على الأمم المتحدة أن تطور حصانة ضد هذه التهديدات. ونشيد بجهود الأمين العام لمنع انتشار الجائحة في مقر الأمم المتحدة وفي حشد المساعدة الدولية المناسبة لمكافحتها. وفي الجمعية العامة، أثبتت الدول الأعضاء قدرتها على تكييف أساليب عمل الجمعية بصورة مؤقتة لكي تعمل في ظل ظروف الجائحة. وقد مكنت جهودنا المشتركة الجمعية من مواصلة عملها والنهوض بجدول أعمالها الهام بشأن التغلب على الجائحة ومعالجة آثارها. وفي حالات لا يمكن التنبؤ بها مثل الجائحة، أعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تفعل ما بوسعها لتنقيح أساليب عملها. وفي هذا السياق، ينبغي للجمعية العامة وأجهزتها أن تستخدم تكنولوجيات المعلومات على نحو أكثر فعالية من أجل الحد من احتمال انتشار المرض.

ونتفق تماماً مع الرؤية المبينة في البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل قيد النظر اليوم، وتؤيد أوكرانيا ذلك البيان. وبصفتي الوطنية، أود أن أسلط الضوء على نقطتين نرى أن لهما أهمية كبيرة.

أولاً، يجب أن نعزز سلطة الجمعية العامة. إننا نرى أن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول ووضع السياسات والتمثيل في

الأمم المتحدة، ملزمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بمناقشة كل المسائل التي تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، شهدنا في بداية الدورة الحالية محاولة غير مسبوقة لعرقلة السلطة الخاصة للجمعية للنظر في جميع المسائل التي تعرضها عليها أي دولة عضو وتقويض مصداقية المكتب. وأنا أشير إلى التصويتات الثلاثة المتتالية التي بدأها الاتحاد الروسي بشأن مسألة واحدة – مبادرة أوكرانيا بإبقاء البند المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً" على جدول أعمال الجمعية. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، بناء على طلب الاتحاد الروسي، أجرت الجمعية العامة تصويتاً مسجلاً على قرار الإبقاء على البند في جدول أعمال الدورة الحالية (انظر A/75/PV.102). وفي وقت لاحق، اتخذ المكتب أيضاً، في جلسته الافتتاحية للدورة السادسة والسبعين المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر، مقرراً يوصي بإدراج البند المذكور أعلاه في جدول الأعمال (انظر A/76/PV.1). وبالمناسبة، لم يحصل الوفد الروسي خلال اجتماع اللجنة، كما هو متوقع، إلا على صوتين فقط تأييداً لتحديه.

ونشجب موقف الوفد الروسي الذي لا يحترم الدول الأعضاء والجمعية العامة باستمرار. لقد أكدت الجمعية العامة مرة أخرى، بناء على طلب الاتحاد الروسي، المقرر نفسه مرة أخرى خلال اجتماع عقد في ١٧ أيلول/سبتمبر (انظر A/76/PV.2)، وذلك للمرة الثانية خلال أسبوعين. ولا يشمل ذلك حتى تصويت المكتب الذي جرى بين جلستي الجمعية العامة – وهو تصويت طعن في مقرر اتخذه الفرع الرئيسي للأمم المتحدة المكون من ١٩٣ دولة عضواً. وسعى الاتحاد الروسي إلى تقويض سلطة الجمعية في المسائل ذات الأهمية الخاصة لبعض الدول الأعضاء.

وأود أن أكرر الإعراب عن امتناننا العميق لجميع الوفود التي أيدت المقررات التي ذكرتها للتو. ومن المهم التصدي لهذه الأعمال ذات الدوافع السياسية وغير البناءة، التي يمكن أن تقوض سلطة الجمعية. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في كفالة أن تنظر الجمعية العامة في الحالة في الأراضي المحتلة لأوكرانيا في بداية الدورة المستأنفة. وإنني على ثقة بأن المناقشة المفتوحة والشاملة والموضوعية للمسألة من جانب أعضاء الأمم المتحدة ستسهل الجهود الرامية إلى إنهاء احتلال الأراضي ذات السيادة في أوكرانيا وستسهم في التمسك بالمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز تنشيط حقيقي للجمعية العامة.

ثانياً، يجب أن نضمن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ولا يزال نطاق تنفيذ القرارات المتخذة محدوداً بسبب عدم رغبة بعض البلدان في الامتثال. يقوض أسلوب التنفيذ الانتقائي هذا قدرة المنظمة على إحداث تغيير حقيقي في مختلف الأوضاع الميدانية. وكما سبق أن أشرت، هناك دولة واحدة تدعي أن القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء غير موجودة أو لا تنطبق عليها.

وقد أكدت الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ في قرارها ٢٦٢/٦٨ التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

ومنذ ذلك الحين أدانت الجمعية العامة في قرارات عديدة لاحقة بشأن الحالة في شبه جزيرة القرم الاحتلال المؤقت المستمر لأجزاء من أراضي أوكرانيا. وسنعرض مشاريع قرارات مستكملة هذا العام، بما في ذلك مشاريع القرارات التي تستند إلى تقارير الأمين العام ذات الصلة. وكل هذه القرارات التي تؤيدها أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء تبعث برسالة واضحة إلى الدولة المعتدية العضو في الأمم المتحدة بشأن استعداد المنظمة للدفاع عن قيمها.

ولكن ما زال يتعين التنفيذ الكامل لتلك القرارات. وما زلنا نشهد انتهاكات جسيمة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، علاوة على أعمال العدوان التي يقوم بها جيش أجنبي ضد أوكرانيا وكذلك الاحتلال المؤقت المستمر لأجزاء من أراضيها.

في الختام، أود أن أؤكد أن عملنا المشترك الرامي إلى تنشيط الجمعية العامة قد أسفر عن نتائج ملموسة، ولكن ما يزال هناك مجال واسع للتحسين بما يزيد من فعالية الجمعية العامة وقراراتها ويعزز إرث المنظمة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم المستمرة للجمعية العامة. إن رئاستكم التي تبعث الأمل توجه حقا رؤية الجمعية العامة نحو أهداف أكبر مما حققناه من قبل. وهذا أمر بالغ الأهمية ونحن نضع مسارا لمستقبل يتجاوز جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ونواصل العمل الشاق لتسخير الدروس التي تعلمناها جميعا منها. وفي مقدمة تلك الدروس يرى وفد بلدي أنه يمكننا – بروح الزمالة والإبداع – أن نجعل الأمم المتحدة والجمعية أكثر فعالية في حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

وينبغي أن يركز الهدف من تنشيط أعمال الجمعية العامة على زيادة كفاءتها وفعاليتها وإمكانية الوصول إليها وشفافيتها. ومن الضروري أن نلتزم بشكل مشترك لمواجهة التحدي المستمر في كيفية جعل أعمال الجمعية العامة أكثر فعالية. ونعتقد أن ذلك يتطلب منا أداء العمل الشاق اللازم لتشريد جدول الأعمال حتى نتمكن من تركيز جهدنا الجماعي على المسائل الملحة التي يتعين أن نوليها اهتماما أكبر. ومن واجبنا كجزء من جهود التنشيط هذه أن نعد البنود والقرارات التي نقوم بتجميعها وحذفها كل سنتين أو ثلاث سنوات على النحو المناسب ونحن نفسح المجال للمسائل الحاسمة المعروضة علينا مع ضمان مواءمة جهودنا داخل أجهزتها المناسبة. ويجب أن نركز جهودنا على إجراء تحسينات ملموسة وقابلة للتحقيق في أساليب عملنا.

بداية، يجب أن نكفل مشاركة جميع أصحاب المصلحة ووجودهم على الطاولة. لقد حان الوقت لتمكين الجميع من الوصول إلى الأمم المتحدة. في عام ٢٠٢١ لا تزال هناك حواجز كثيرة تحول دون المشاركة المتساوية والنشطة لجميع أعضاء وفودنا بمن فيه الأعضاء ذوو الإعاقة البدنية فضلا عن العديد من أصحاب المصلحة الذين ينضمون إلى اجتماعاتنا سنويا. وفي حين أحرز تقدم جدير بالثناء لا تزال الحواجز المادية غير المبررة تعوق مشاركة بعض ممثلينا. ويجب أن نعطي الأولوية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الدخول إلى مقر الأمم المتحدة والخروج منه على قدم المساواة. لذا يجب علينا أيضا أن نجعل هذه الترتيبات التيسيرية المعقولة متاحة وفعالة. والقصد من الوثائق التي تصدرها الأمم المتحدة أن تكون متاحة للجميع وقد حان الوقت لإدراجها في التصميم العام. وينبغي ألا يتطلب الوصول إلى قرار أو محضر اجتماع أو وثائق أساسية أخرى تحويلها من قبل الوفود أو التلاعب بها لكي يطلع عليها موظفوها. وسيعالج التصميم العام هذه المسائل البسيطة أثناء صياغة الوثائق ونشرها مما يحد من الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد.

ونحث الوفود على تخصيص الموارد للمسائل التي تعزز الأمم المتحدة وتعالج الأزمات العالمية بما في ذلك إنهاء الممارسات الخاطئة التي تلطخ سمعة الجمعية العامة دون مبرر. تحقيقا لهذه الغاية تواصل الولايات المتحدة دعوتها إلى وضع مدونة لقواعد السلوك لانتخابات الأمم المتحدة وتعييناتها.

ومن الضروري أيضا بذل الجهود لتحسين كفاءة عمليتي الاعتماد والتسجيل في الجمعية العامة. ويجب أن نستفيد من التقدم المحرز في التسجيل الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة مع تسخير التكنولوجيا المشتركة لتحسين الإنتاجية. إن من شأن إمكانية تحميل معلومات التسجيل الكبيرة من خلال الملفات المنفصلة وحدها أن توفر آلاف الساعات من عمل الموظفين وتحسّن أساليب عملنا بشكل كبير. كما أن هناك حاجة إلى إصلاحات لمواءمة التشريفات المستخدمة مع ألقاب ممثلينا حتى نتمكن من اعتمادها وتسجيلها بشكل صحيح. ولن تستطيع جائحة كوفيد-١٩ وقف الأعمال الهامة التي تؤديها الجمعية، حيث اعتمدنا وكيفنا الممارسات فيها للحفاظ على سلامتنا خلال حالة الطوارئ الصحية العامة هذه. وكما فعلنا في الماضي، يجب أن نفكر وندخل التغييرات الضرورية للاستعداد الآن لحالات الطوارئ في المستقبل.

وكما نفعل جميعا في بلداننا، يجب علينا أن نضع ونعزز خططنا للطوارئ في المقر أيضا لضمان استمرارية العمليات. ويجب أن نواصل الحذر والتأهب للاستجابة للواقع الذي نواجهه. وأود أن أختتم باقتباس من الرئيس بايدن في بداية هذه الدورة:

”بوصفنا مجتمعا عالميا، فإننا نواجه تحديات بسبب أزمات ملحة وأخرى تلوح في الأفق، تنطوي على فرص هائلة إن استطعنا أن نستجمع الإرادة والعزم على اغتنام هذه الفرص“. (انظر A/76/PV.3)

وبينما نغتنم تلك الفرص فإننا بحاجة إلى أقوى أساس ممكن يقوم على أساليب عمل فعالة ومشاركة متعددة الأطراف ومنظومة أمم متحدة قادرة على الصمود. فنحن جميعا نواجه تحديات كبيرة وكثيرة في مسائل مثل المناخ والاستجابة للجائحة والتأهب لها علاوة على السلام والأمن والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وهي تحديات تتطلب منا بدورها أن نرقى إلى مستوى التحدي فيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، في هذا الجهد فضلا عن الرئيسين المشاركين الآخرين اللذين تم تعيينهما.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على رئاستكم لهذه المناقشة الهامة اليوم وعلى قيادتكم وفعاليتكم في توجيه الجمعية العامة، لا سيما خلال زيارتكم الأخيرة إلى غلاسكو لحضور الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. إن لرئاستكم التي تبعث على الأمل أثرا على الصعيد العالمي ونشكركم على ذلك.

وفيما يتعلق بالبندين ٢١ و ٢٢ من جدول الأعمال المتعلقين بتنشيط أعمال الجمعية العامة، أود أن أشكر السفيرين إيغريسيلدا أراسيلي غونزاليس لوبيز ممثلة السلفادور وميشال ميلينار ممثل سلوفاكيا على عملهما بصفتهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والسبعين، خاصة بالنظر إلى أهمية هذا الموضوع خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونتطلع إلى استمرار قيادة السفيرة غونزاليس لوبيز ونهنئ السفير ميتشل فيفيلد سفير ممثل أستراليا على تعيينه رئيسا مشاركا للدورة المقبلة.

تؤيد سنغافورة البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا ماليزيا والجزائر بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة بلدان عدم الانحياز على التوالي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ومن المناقشات السابقة حول هذا الموضوع ومما قاله المتكلمون اليوم، من الواضح أن تنشيط أعمال الجمعية العامة مسألة هامة بالنسبة للعديد من الدول بما فيها بلدي. إن الجمعية العامة هي الجهاز التداولي الرئيسي لصنع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة حيث تتمتع جميع الدول الأعضاء الكبيرة منها أو الصغيرة بصوت متساو. وفي هذا الصدد ما برحت سنغافورة مؤيدا قويا لجعل الجمعية العامة أكثر كفاءة وفعالية ومساءلة. وبينما نواجه تحديات عالمية مثل جائحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ، يجب أن نواصل تعزيز جهودنا لتعزيز دور الأمم المتحدة، مع كون الجمعية العامة طرفا فاعلا رئيسيا.

ويسرنا أن نرى أن عملية التنشيط قد أسفرت عن بعض النتائج الملموسة، أولها ترشيد العمل وتبسيط جدول أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك النظر مرة كل سنتين في القرار المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية، وهي فكرة طالما دعت سنغافورة إليها وأيدتها. والمثال الثاني هو الحوارات المنتظمة بين البعثات الدائمة والأمانة العامة، التي نعتقد أنها جديرة بالاهتمام ونأمل أن تستمر. والثالث هو المناقشات المتعلقة بالحفاظ على استمرارية الأعمال في الأمم المتحدة من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الرغم من القيود الناجمة عن كوفيد-١٩. وقد أعطتنا هذه النتائج الإيجابية لعملية التنشيط أساسا جيدا للبناء عليه خلال هذه الدورة بعد العمل على عملية التنشيط. ولدى وفدي بعض الاقتراحات ليتشاطرها مع زملائنا بشأن هذا الموضوع.

أولا، نعتقد أن من المهم مواصلة التركيز على الكيفية التي يمكننا بها الحفاظ على أولوية المناقشة العامة خلال الأسبوع الرفيع المستوى عن طريق ترشيد عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى والأحداث الجانبية التي تجري بالتوازي مع المناقشة العامة. مما لا شك فيه أن الأسبوع الرفيع المستوى يتطلب جهدا من جميع الوفود، ولكنه يرهق بصفة خاصة البلدان الصغيرة ذات الموارد والموظفين المحدودين.

ونلاحظ أن القرار ٣٢٥/٧٥، بشأن تنشيط الجمعية العامة، يشجع الدول الأعضاء والأمم المتحدة على التشاور فيما بينها بغية الحد من عدد الأحداث الجانبية وتقليل التداخل إلى أدنى حد. لكننا

نعتقد أنه يمكننا أن نفعل ما هو أكثر من مجرد التشجيع. لكي تشارك جميع الدول الأعضاء مشاركة مثمرة في الأسبوع الرفيع المستوى وتستفيد منه، نعتقد أن من المهم اتباع نهج أكثر تنظيما ويمكن التنبؤ به يتم بموجبه تجميع جميع الاجتماعات الرفيعة المستوى المقترحة خلال ذلك الأسبوع وتشاطرها في جلسة مفتوحة للمكتب تحت قيادة رئيس الجمعية العامة. من شأن ذلك أن يعطينا جميعا لمحة عامة عن البرنامج الكامل للاجتماعات الرفيعة المستوى والأحداث الجانبية التي تجري بالتوازي مع المناقشة العامة. ونود أيضا أن نشجع الرئيس على النظر في فكرة صياغة مبادئ توجيهية للإدارة العامة للأنشطة خلال الأسبوع الرفيع المستوى لمواصلة النظر فيها في المكتب أو الجمعية العامة. وفكرة المبادئ التوجيهية للأسبوع الرفيع المستوى مطروحة منذ فترة، ونأمل أن نتمكن من إحراز قدر من التقدم الملموس في ذلك المجال خلال هذه الدورة.

ثانيا، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نواصل دعم ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة وتبسيطه، بما في ذلك عن طريق إصدار القرارات مرة كل سنتين أو حتى كل ثلاث سنوات، وتجميع البنود والقرارات، وإدخال بنود الانقضاء حيثما أمكن ذلك. وفي حين أن هناك العديد من المسائل ذات الصلة، والقرار النهائي بتقليل تواتر القرارات أو إدخال شرط الانقضاء هو من صلاحيات مقدمي النص الرئيسيين، ينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الحسبان حقيقة أن تزايد بنود جدول الأعمال والقرارات سيؤدي ببساطة إلى حجم عمل غير مستدام من شأنه أن يضعف تركيز الجمعية.

ثالثا، مع استقرار حالة كوفيد-١٩، نود أن نشجع الرئيس والأمانة العامة على استكشاف استئناف المزيد من الجلسات بالحضور الشخصي والجلسات التي تعقد في غرفة اجتماعات واحدة بدلا من قاعات اجتماعات متعددة متصلة إلكترونيا، مما يفصل بين جميع الوفود ولا يفضي إلى مناقشة فعالة والعمل معا. لا يوجد بديل طويل الأجل للدبلوماسية المباشرة والعلاقات الشخصية التي لا يمكن إقامتها إلا من خلال الجلسات بالحضور الشخصي، التي لا غنى عنها لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق توافق في الآراء وإيجاد حلول بشأن طائفة من المسائل. ونعتقد أنه من المهم أيضا عقد جلسات منتظمة للجمعية العامة بشأن استمرارية الأعمال، لأن ذلك يتيح لجميع الأعضاء فرصة لمناقشة ترتيبات الاجتماعات وتدابير السلامة، فضلا عن تبادل الآراء بطريقة مفتوحة وشاملة.

تلك بعض آراء سنغافورة بشأن هذه المسألة. ونؤكد من جديد دعمنا والتزامنا الكاملين بالعمل مع جميع زملائنا وجميع الوفود للمساعدة في تنشيط أعمال الجمعية العامة. وسنواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى والأمانة العامة للبناء على التوصيات الواردة في القرار ٣٢٥/٧٥ بغية التوصل إلى نتائج ملموسة وذات مغزى من شأنها أن تنشط الأمم المتحدة وتعددية الأطراف على نحو فعال، مع وضع الجمعية العامة في طليعة العملية.

السيد ميسرا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة بشأن هذه المسألة المهمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن الهند تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للممثلين الدائمين لسلوفاكيا والسلفادور، الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين على توجيه أعمال الفريق. ونهنئ الممثلين الدائمين لأستراليا والسلفادور على تعيينهما رئيسين مشاركين للدورة السادسة والسبعين ونتمنى لهما النجاح. وسيقدم وفدي لهما دعمه الكامل لتحقيق نتيجة مثمرة.

في البداية، أود أن أشدد على أن الجمعية العامة هي أهم تجمع عالمي للدول. وتنبع أولويتها وشرعيتها من الطبيعة الجامعة لعضويتها ومبدأ المساواة في السيادة بين جميع وفودها. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الطابع العالمي للجمعية العامة والثقل المعنوي لقراراتها وآرائها. بيد أن بعض الأعضاء بدأوا يشعرون على مدى فترة من الزمن بأن الجمعية العامة فقدت تدريجيا الشعور بمسؤولياتها الأساسية

وأصبحت مثقلة بالإجراءات. كما أن دور الجمعية العامة وسلطتها قد قوضا تدريجيا بسبب دور مجلس الأمن ونشاطه، الذي ينتهك المسائل التي تنتمي عموما إلى ولاية الجمعية العامة. يجب أن نعترف بأن قدرا من اللوم يقع على عاتق الجمعية نفسها والدول الأعضاء فيها للسماح بتقليل أهميتها، على الرغم من أنها الصوت الحاسم للبعثات الدائمة. ومن المؤكد أن ذلك يقوض فعالية الأمم المتحدة وأهميتها عموما.

وما فتئت الهند تعتقد دائما أنه لا يمكن تنشيط الجمعية العامة إلا عند التقيد نصا وروحا بمركزها بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وأي مناقشة لتنشيط الجمعية العامة تقودنا إلى الهدف الأساسي الذي يمنحه ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة – وهو دور قيادي متميز. وتنص المادة ١٠ من الميثاق على أنه للجمعية العامة أن تناقش أي مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق أو يتصل بسلطات أو وظائف فرع من الفروع المنصوص عليها في الميثاق، فيما عدا من نص عليه في المادة ١٢.

ولذلك يجب على الجمعية العامة أن تكون رائدة في جهود وضع جدول الأعمال العالمي واستعادة أولوية الأمم المتحدة في اعتماد النهج المتعدد الأطراف الرامي للتصدي للتحديات العالمية القائمة والناشئة.

وحتى يتسنى تنشيط أعمال الجمعية العامة على نحو يتماشى مع تحديات عصرنا، علينا أن نستمد الإلهام من المعايير الرفيعة التي حددتها الجمعية لنفسها منذ بداية رحلتها. وعلى مر الزمن، كانت الجمعية العامة في مناسبات عديدة تتولى القيادة في الخطوط الأمامية، في حين تضع جدول أعمال عالميا وتواجه تحديات. إن مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تلاه اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمؤتمر المعني بالمحيطات المنعقد في عام ٢٠١٧، وقمة العمل المناخي المعقودة مؤخراً، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، كلها أمثلة على الكيفية التي يمكن أن تضع بها الجمعية العامة جدول الأعمال العالمي وتحشد المجتمع الدولي كي تحل المشاكل والتحديات المشتركة القائمة. لذا يتعين علينا أن نظل يقظين لضمان أن تحافظ الجمعية العامة على دورها القيادي وتعزز قدرتها على التصدي للتحديات العالمية.

ولا شك في أن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة التزام ملحّ. وفي حين أننا أحرزنا بعض التقدم، يجب ألا ننسى أن الطريق أمامنا طويل. ويجب أيضاً النظر إلى تنشيط الأعمال في السياق الأعم لعملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، أمر ملحّ إذا أردنا أن نكفل تجسيد المنظمة للحقائق الجغرافية السياسية الراهنة وتعزز قدرتها على مواجهة التحديات المتزايدة التعقيد في عصرنا.

وتكمن فعالية أي مؤسسة وأهميتها ومتانتها في طابعها الدينامي واستعدادها للتكيف مع الأزمنة المتغيرة، بحيث لا تتمسك بالقيم التي اجتازت اختبار الزمن فحسب، بل تتصدى للتحديات الناشئة في الوقت الحاضر. إن التحديات التي يواجهها العالم فيما يتصل بالتنمية المستدامة والأمن والهجرة والصحة وتغير المناخ، من بين تحديات أخرى، لا يمكن التصدي لها بمعزل عن غيرها. فلنغتنم هذه الفرصة لنجدد عزمنا على تعزيز دور الجمعية العامة في وضع جدول الأعمال العالمي، ووضع السياسات وإيجاد حلول للتحديات والمشاكل العالمية. فنجاح تعددية الأطراف يتوقف من حيث المبدأ على نجاح الجمعية.

وستتداول الجمعية العامة قريباً بشأن مشروع القرار الإجرائي المتعلق بخطتنا المشتركة (A/75/982). ولكفالة نجاح خطتنا المشتركة، ينبغي لها أن تكون مشتركة حقا نملك جميعا زمامها. وستكفل عملية تقودها الدول الأعضاء ذلك وستكون عادلة لجميع البلدان النامية. ونحن بحاجة إلى ثقة أكبر في أنفسنا للقيام بالواجب. ونأمل بالتالي أن يكون مشروع القرار إجرائياً بحتاً وواضحاً إذا أردنا أن نمضي به قُدما. وعلينا أن نحترس من محاولات التسرع في التنفيذ من دون وضوح ومناقشة. وستكون الهند مشاركاً بناء ونشطاً في أي عملية تمكن الدول الأعضاء من النظر في هذا التقرير الهام. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أنه يمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدي الإيجابي ومشاركته في هذه الجهود.

السيدة بنزيان (المغرب) (*تكلمت بالفرنسية*): أولاً وقبل كل شيء، يتقدم وفد بلدي بالشكر لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن بندي جدول الأعمال المعنونين "تنفيذ قرارات الأمم المتحدة" و"تنشيط أعمال الجمعية العامة". ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تهانينا الحارة على إعادة تعيين السيدة إغريسيلدا أراسيلي غونسالس لوبيس، الممثلة الدائمة للسلفادور، وتعيين السيد ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية. ونشيد أيضاً بالعمل المتميز الذي قام به الرئيس المشارك للفريق العامل المخصص المنتهية ولايته خلال الدورة السابقة، السيد ميشال مليناز، الممثل الدائم لسلوفاكيا، الذي أظهر مهنيته وتصميمه وقيادته. لقد قاد الرئيسان المشاركان للدورة الخامسة والسبعين باقتدار المناقشات والمفاوضات المعقدة التي أسفرت عن اتخاذ القرار ٣٢٥/٧٥، وهو قرار عملي المنحى ويتضمن العديد من التدابير العملية والملموسة لتحسين كفاءة الجمعية وفعاليتها، وقد أحرزا تقدماً كبيراً بشأن طائفة واسعة من المسائل الهامة المتعلقة بالإصلاح.

إن قرار استعراض عملية التنشيط نفسها كل سنتين قرار هام، لأنه سيمكننا من التركيز بشكل أفضل على تنفيذ القرارات بمزيد من التفصيل والتفكير بعمق في الإجراءات المقبلة. ونأمل أن تمكّن وتيرة الانعقاد كل سنتين من زيادة ترشيد عمليات الجمعية العامة الأخرى. ونرحب أيضاً بقرار تعديل المادة ١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، الذي يبدأ نفاذه اعتباراً من افتتاح الدورة الثامنة والسبعين، وسيمكّن الجمعية العامة من الاجتماع في دورتها العادية التي تبدأ يوم الثلاثاء من الأسبوع الثاني في أيلول/سبتمبر – أي قبل أسبوع واحد من الموعد الحالي – من أجل إعطاء الرئاسة الجديدة ومكتبها مزيداً من الوقت للتحضير للمناقشة العامة والأسبوع الرفيع المستوى. وفي حين تركت جائحة فيروس كورونا أثرا على عمل الجمعية العامة والأمم المتحدة بشكل عام، فقد منحتنا أيضاً فرصة للتفكير في مدى فعالية الجمعية العامة في تكييف أساليب عملها حتى تتمكن من مواصلة التصدي للتحديات العالمية وفقا لتطورها.

وتوجه مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة سير العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد أهمية تنفيذ المادة ١٢ من الميثاق، التي تنص على ما يلي:

> "عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدّم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلاّ إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن"،

وذلك من أجل تجنب أي تداخل بين وظائف وصلاحيات كل فرع رئيسي والتعدي عليها.

ومن شأن تنشيط الجمعية العامة أن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة ككل. إن تنشيط الجمعية العامة، وهي الهيئة الرئيسية للتداول وصنع القرار في الأمم المتحدة، يؤدي دوراً أساسياً في الإصلاح الشامل للمنظمة وتعزيز تعددية الأطراف. واليوم أصبح تعزيز تعددية الأطراف أكثر أهمية من أي وقت مضى حتى نتمكن من مواجهة التحديات الماثلة أمام البشرية في عالم يزداد ترابطاً وتداخلاً.

وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد دعمنا للإصلاحات الهامة التي اقترحها الأمين العام، والتي تمكّن نتائجها الإيجابية الأمم المتحدة بالفعل من التصدي بفعالية أكبر للتطورات المعقدة والمتعددة الأبعاد في عالمنا. ونشكره أيضاً على تقريره المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982)، الذي نؤيده، والذي يغطي مجموعة واسعة من التحديات التي تتطلب اهتمامنا، كما يتضمن سلسلة من التوصيات التي تستحق متابعة جادة ومدروسة. وفي هذا الإطار، قدم المغرب مشروع قرار إجرائي طرحته مجموعة من البلدان لبدء عملية متابعة للتوصيات العديدة الواردة في التقرير. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد عزم وفد بلدي على العمل مع المجموعة وجميع الدول الأعضاء من أجل اعتماد مشروع القرار بسرعة حتى نتمكن من تنفيذ خطتنا المشتركة.

ونرحّب أيضاً بالتقدم الملموس والبناء المحرز في السنوات الأخيرة في تنشيط عمل الجمعية العامة بفضل جهودنا المشتركة والاستكمال

الناجح للمبادرات المنبثقة عن الفريق العامل المخصص. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الاستمرار بنفس الروح من أجل البناء على إنجازات الدورات السابقة. ونشير مع الارتياح إلى التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة، ولا سيما إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيطها وكفالة حسن سير اجتماعاتنا وأنشطتها الأخرى داخل المنظمة.

وفيما يتعلق بالأزمة المالية وأزمة السيولة التي لا تزال تواجهها منظمتنا، اتخذ الأمين العام تدابير ملموسة سريعة وفعالة جديرة بالثناء. وتحقيقا لهدفنا المشترك المتمثل في تنشيط الجمعية العامة وكفالة حسن سير عمل الأمم المتحدة، يتعين علينا جميعاً أن نكفل أن المنظمة لديها الوسائل المالية والإدارية التي تحتاج إليها. وفي هذا الصدد، نشيد بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لعملها المتميز فيما يتعلق بموازنة الميزانيات اللازمة لأداء المنظمة لعملها على النحو السليم.

ويجب أن نواصل العمل على زيادة أوجه التآزر والاتساق بين البنود المدرجة في جدول أعمال مختلف اللجان وضمان اتساق جدول أعمال الجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية، نؤيد الجهود الرامية إلى زيادة التكافؤ بين الجنسين داخل الأمم المتحدة ونرحب بالتزام الأمين العام والتقدم البارز الذي أحرزه في ضمان المساواة بين الجنسين الذي تحقق بالفعل على مستوى الرتب العليا، وكذلك لجميع موظفي المنظمة. ويرحب المغرب بالجهود المبذولة لجعل عملية اختيار الأمين العام وغيره من كبار مسؤولي الأمم المتحدة شفافة وفعالة وشاملة للجميع.

أخيرا، أود أن أُذكر الجميع بأن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة تتطلب التزام جميع الدول الأعضاء وإرادة سياسية حقيقية من أجل تنفيذ أهدافها النبيلة. وفي هذا الصدد، يؤكد المغرب من جديد التزامه بمواصلة الإسهام بفعالية وبصورة بناءة في عمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم لمناقشة بندين معا يتعلقان بتنشيط أعمال الجمعية العامة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وهما البندان ١٢٢ و ١٢١ من جدول الأعمال على الترتيب.

وأود في البداية أن أتقدم بأحر التهانئ إلى كل من السفيرة إيغريسيلدا غونساليس لوبيس على إعادة تعيينها وإلى السفير ميتشل فيفيلد على تعيينه بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وسيحظيان بدعم وفد بلدي الكامل خلال اضطلاعهما بأعمالهما الهامة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير ميشال مليناز، ممثل سلوفاكيا، الرئيس المشارك السابق، مع السيدة غونساليس لوبيس على عملهما الممتاز معا وعلى التقدم المحرز في هذه العملية الهامة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إذ نجتمع في خضم الجائحة، فإننا نسلم بالحاجة الماسة لجعل الأمم المتحدة على مستوى الغرض المنشود في خضم الحقائق المتغيرة لعالم اليوم لضمان أن يُنظر إليها على أنها هامة وهادفة وقادرة على تحقيق النتائج المطلوبة. وفي هذا الصدد، فإن العمل المتعلق بتنشيط الجمعية العامة قد اكتسب طابعا ملحا متجددا. وتدرك بنغلاديش أهمية مواصلة استعراض حالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

وفي الدورة الخامسة والسبعين، شاركت بنغلاديش، إلى جانب سلوفينيا، في تيسير مواءمة جداول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأسفرت نتائج العملية عن اتفاق على بعض المبادئ المشتركة وتوصيات عملية للحد من الثغرات والتداخل والازدواجية في جداول أعمال الهيئات الحكومية الدولية. ولهذه التوصيات تأثير كبير على كفاءة عمل الجمعية العامة والغرض منه، وسيكون من المهم متابعتها في العملية بأكملها المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة.

وندرك جيدا ضرورة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، وقد رحبنا بالجهود التي بذلها الرؤساء الحاليون والسابقون لتعزيز دور الرئيس ومكتبه ومهامه. وتقديرا منها لأهمية ذلك، أعارت بنغلاديش في هذا العام أحد دبلوماسييها إلى المكتب.

وترحب بنغلاديش بالتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك المشاورات المنتظمة بين رئيسيهما. ويحدوني وطيد الأمل في أن يزداد تعزيز وتحسين علاقة الجمعية وتنسيقها مع الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة مع استمرار تنفيذ العملية. وترحب بنغلاديش أيضا بالنقاش النشط في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام، حيث أنه يسهم كذلك في توطيد الصلة بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة.

وتعتقد بنغلاديش أن أهم وسيلة لإبراز مكانة الجمعية العامة هي أن تعمل بفعالية للتصدي للتحديات العالمية، بما في ذلك التعافي الحالي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982). إنه تقرير طموح ويأتي في الوقت المناسب، وذلك عن حق. وتتطلب الولاية التي كلفه بها "الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة" للنهوض بالالتزامات الاثني عشر الواردة فيه تشخيصا موضوعيا لمشاكل عصرنا وسبيلا طموحا للمضي قدما. ونتطلع إلى إجراء مشاورات بناءة وواسعة النطاق وإلى العمل بشأن كيفية المضي قدما ببعض النتائج المتوخاة والتوصيات الرئيسية، مع الاعتراف في الوقت الراهن بأولوية تنفيذ عملية تقودها الدول الأعضاء.

وينبغي للجمعية العامة أن تواصل عقد مناقشات مواضيعية تفاعلية وشاملة للجميع بشأن المسائل الراهنة ذات الأهمية الحاسمة للمجتمع الدولي. كما ينبغي لها أن تزيد من تواصلها بشأن المسائل ذات الصلة مع الجهات من غير الدول، بما في ذلك المجتمع المدني والشباب والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، مما سيسهم إسهاما إيجابيا في إبراز مكانة الجمعية العامة وزيادة تعريف الجمهور بها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن حملة "التحقق" لنشر معلومات وقائعية موثوقة عن كوفيد-١٩ التي تضطلع بها إدارة التواصل العالمي تسير بشكل جيد. ونعتقد أيضا أنه لكي نبرز عمل الجمعية العامة، ينبغي أن تكون هناك برامج قوية لوسائط الإعلام وللتوعية لا من جانب رئيس الجمعية العامة فحسب، بل أيضا من جانب رؤساء اللجان الرئيسية وغيرهم من المحاورين ذوي الصلة. فالجمهور بحاجة إلى فهم أفضل لعملنا، وهذا هو السبيل الوحيد لزيادة تقديره ودعمه للجمعية. في الختام، سنواصل المشاركة بنشاط في عملية التنشيط وسيواصل وفد بلدي دعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أعرب عن امتناني على عقد هذه الجلسة. وأود أن أهنئ السفيرة إغريسيلدا غونساليس لوبيس، الممثلة الدائمة للسلفادور، على إعادة تعيينها رئيسة مشاركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، الذي حقق عددا من الإنجازات التي كان يستهدف تحقيقها خلال الدورة الخامسة والسبعين. ونهنئ السفير ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، على تعيينه رئيسا مشاركا للفريق العامل المخصص. وأنا واثق من أننا سنتمكن من تحقيق الأهداف الرئيسية للعملية خلال الدورة السادسة والسبعين. وأنوه أيضا بعمل الرئيس المشارك المنتهية ولايته، السفير ميشال مليnار، الذي قام مع الرئيسة المشاركة السيدة غونساليس لوبيس بإحياء عملية التنشيط، كما أشرت في ١٠ أيلول/سبتمبر (انظر A/75/PV.103) عندما اتخذ القرار ٣٢٥/٧٥ بتوافق الآراء.

وأكرر اليوم التأكيد على ما قلته في ذلك البيان، الذي أبرزت فيه جوانب أساسية مختلفة، مثل الجوانب المتصلة بأساليب عمل الجمعية العامة وعلاقتها بسائر هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن. ولذلك، لن أكرر الحديث عن تلك النقاط التي لا تزال وجيهة. وفي هذه المناسبة، سأتناول بإيجاز شديد ما ينبغي أن تعتبره العملية جزءا من تركيزها الرئيسي، وهو تنفيذها. ويمكنكم التعويل على دعم إكوادور، سيدي الرئيس، للمضي قدما بشكل حاسم في تنفيذ القرار ٣٢٥/٧٥. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية تنفيذ أحكامه، التي اتفقنا

عليها أثناء المفاوضات، وينطبق الشيء نفسه على جميع جوانب قرارات الجمعية العامة. ووفد بلدي مقتنع بأن أفضل طريقة لإبراز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها هي تنفيذ توصياتها.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على نهج الأمين العام في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، متفهما ذلك من حيث ضرورة أن تتخذ الدول قرارات بشأن الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التي ستمكننا من التغلب على أكثر التحديات الدولية إلحاحا. وخلال هذه الدورة، ينبغي أن نحسن أيضا أساليب عملنا ونستفيد منها على أفضل وجه حتى تظل عملية التنشيط مثالا رئيسيا على تحديث عملنا.

السيدة جيانغ هوا (الصين) (*تكلمت بالصينية*): تهنئ الصين السفيرين ميتشل فيفيلد وإيغريسيلدا غونساليس لوبيس، الممثلين الدائمين لأستراليا والسلفادور، بتعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية. ونقدر أيضا المساهمة التي قدمها الممثل الدائم لسلوفاكيا خلال الدورة السابقة.

إن الجمعية العامة جهاز من أجهزة الأمم المتحدة القائمة على أساس الميثاق، وتتألف من جميع الدول الأعضاء فيها، ولفعالية عملها تأثير على المصالح الحيوية لجميع الدول الأعضاء وعلى مركز الأمم المتحدة ذي الحجية. وفي السنوات الأخيرة عملنا معا بشأن هذه المسألة، واستمر تنشيط أعمال الجمعية العامة في تحقيق نتائج إيجابية، لا سيما في مجالات مثل انتخاب الأمين العام وأساليب عمل الجمعية العامة. وحيثما أحرز تقدم جوهري، تؤيد الصين التحسين المستمر لسلطة الجمعية العامة وكفاءتها، ولديها ثلاثة مقترحات.

أولا، ينبغي للجمعية العامة أن تؤدي مهامها بفعالية وفقا لأحكام الميثاق، وأن تجسد تعددية الأطراف الحقيقية، وأن تعزز القيم المشتركة فيما بين بني البشر: السلام والتنمية والإنصاف والعدل والديمقراطية والحرية. وينبغي لجميع البلدان أن تتمسك بالمنظومة الدولية، والأمم المتحدة منها في موقع الصدارة، وبالنظام الدولي، على أساس القانون الدولي والمعايير الأساسية للعلاقات الدولية القائمة على مقاصد الميثاق ومبادئه.

والتضامن في مكافحة الجائحة، إلى جانب الانتعاش الاقتصادي، هو الأولوية القصوى لعمل الجمعية العامة حاليا. ونأمل أن تعزز الجمعية العامة المزيد من التضامن الدولي للتغلب على الجائحة وأثرها على التنمية العالمية، وأن تعجل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن تتصدى معا لتحديات تغير المناخ، وأن تلتزم بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وأن تساعد البلدان على الوفاء بالتزاماتها بخفض الانبعاثات، وأن تعاون البلدان النامية على تحويل اقتصاداتها.

ثانيا، ينبغي تحسين عمل الجمعية العامة من حيث نوعية القرارات القائمة وكفاءتها والتركيز على تنفيذها. وفي السنوات الأخيرة، ازداد عدد البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية، وتؤيد الدول الأعضاء جميعا تبسيطه وتحسين كفاءته. ونعتقد أنه يمكن النظر في دمج البنود ذات الصلة أو إعادة النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات. ولتعزيز دور الأسبوع الرفيع المستوى، ينبغي إعطاء الأولوية لمركز المناقشة العامة على حساب الأحداث الرفيعة المستوى الأخرى، وينبغي أن تكون الأحداث الجانبية خلال الأسبوع الرفيع المستوى محدودة بصورة مناسبة. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف الأخرى لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها.

ثالثا، إن لدى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى المنشأة بموجب الميثاق تقسيما واضحا للعمل، وينبغي لكل منها أن يقوم بعمله، وأن تستفيد من مواطن قوتها، وأن تعزز التعاون الأساسي بدلا من المنافسة، وأن توجد أوجه التآزر بدلا من أن تضعف ولايات الميثاق. إن الأداء الفعال لمكتب رئيس الجمعية العامة جزء مهم من حسن سير عمل الجمعية العامة. ونظرا لعبء العمل المتزايد الثقل الذي تتحمله الجمعية، تؤيد الصين زيادة الموارد البشرية والميزانية المالية لمكتب رئيس الجمعية العامة.

وفقا للقرار ٣٢٥/٧٥، الذي اعتمد خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، سيركز الفريق العامل المخصص في الدورة الحالية على مسألة دور الجمعية وسلطتها وأساليب عملها. وفي الدورة القادمة، سنناقش

المسائل المتبقية وسنعتمد مشاريع القرارات ذات الصلة. وسيسهم ذلك في التخطيط الرشيد للمناقشات بشأن تنشيط الجمعية العامة، وهو ما رحبت به الدول الأعضاء بالإجماع. وستدعم الصين بقوة عمل الرئيسين المشاركين، وستشارك بهمة في المناقشات ذات الصلة، وستعزز نتائج أكثر جوهرية بشأن تنشيط الجمعية العامة.

السيد إيفسينكو (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): تؤيد بيلاروس البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونهنئ الممثلين الدائمين لأستراليا والسلفادور على تعيين ممثل أستراليا وممثلة السلفادور، على الترتيب، رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة للدورة السادسة والسبعين. كما نشيد بالممثل الدائم لسلوفاكيا على عمله القيم بشأن هذه المسألة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الفريق العامل المخصص، تحت قيادته الحالية، سيتمكن مرة أخرى من تحقيق نتائج مهمة.

لقد دأبت بيلاروس على الدعوة إلى تنشيط الجمعية العامة وزيادة مشاركتها في التصدي للتحديات الملحة التي تواجه المنظمة والمجتمع الدولي ككل. ولن نتمكن من تحقيق ذلك الهدف إلا بزيادة أثر عملنا، وتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، وتحديث نهجنا لمعالجة حقائق اليوم.

إن حسم اعتماد قرار الجمعية العامة مرة كل سنتين بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة سيزيد كثيرا من قدرتنا على التركيز على تنفيذه بفعالية أكبر، مما يضمن تنفيذه والإشراف عليه بصورة سليمة. ومن الواضح أننا بحاجة إلى استعراض أساليب عمل المنظمة. لقد ازداد عبء عملنا بشكل هائل، وفي مواجهة أكوام من التقارير والقرارات والخطب، فإننا لا نرى أننا نقوم أحيانا بنفس المهام مرارا وتكرارا. وأثارت بيلاروس مراراً مسألة إزالة الازدواجية في عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الناحية العملية، لم يستعرض جدول أعمال الجمعية منذ تأسيس المنظمة. إنه ببساطة يضيف بنودا جديدة ولم يعد يستجيب لمطالب اليوم. لقد حان الوقت لتنقيح جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإنهاء الازدواجية.

وستواصل بيلاروس تأييد المقترحات الرامية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اختيار الأمين العام وتعيينه واستعادة التوازن الجغرافي في عملية اختيار المرشحين لشغل هذا المنصب وفقا لمبدأ تعددية الأطراف، الذي هو شرط أساسي لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. ونعتقد أن مشاركة جميع الدول الأعضاء، كل منها وفقا لأُطُرها المرجعية وقدراتها، ستمكننا من تعزيز المنظمة ككل في إطار ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تخدم الخطوات المتخذة لتحقيق أفضل أساليب عمل الجمعية العامة وتفاعلها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى نفس الغرض.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فاطمة (بنغلاديش).

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن مفتاح أي تحول في الأمم المتحدة لا يكمن في نص القرارات، بل في تعاوننا، الذي لا يستند إلى الرغبة في إقناع شركائنا بأننا على حق فحسب، بل يستند قبل كل شيء إلى قدرتنا على الاستماع إلى الآخرين. إن اتباع نهج محوره النتائج، والسعي لنشط للتوصل إلى حل توفيقي دون تقويض حيادنا، والدعم التحليلي الجاد للمفاوضات سيمكننا من تحقيق النتيجة التي نسعى إليها جميعا. ونأمل ألا يقتصر الزخم الإيجابي والنهج الموجه نحو تحقيق النتائج على اعتماد أهم الوثائق، بل أن يدعما أيضا بنشاط التنفيذ المباشر لعملية تنشيط عمل الجمعية العامة.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. في البداية، أود أن أهنئ السفيرين غونساليس لوبيس، ممثلة السلفادور؛ وملينار، ممثل سلوفاكيا على قيادتهما الجديرة بالثناء في توجيه عمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. وأهنئ أيضا السيدة غونساليس لوبيس والسفير فيفيلد، سفير أستراليا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص هذا العام. ونتطلع إلى العمل معهما.

وتؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الجزائر وماليزيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي، وأود أن أتشاطر بعض النقاط بصفتي الوطنية.

وتجسد الجمعية العامة التضامن الدولي وتمثل مظهرا عمليا من مظاهر تعددية الأطراف. وما فتئت الجمعية تضطلع بدورها بوصفها هيئة تداولية شاملة للجميع لوضع السياسات وصنع القرارات في الأمم المتحدة، تُمثل فيها جميع الدول الأعضاء. وليس هناك منبر أفضل من الجمعية العامة لإيجاد حلول للتحديات العالمية، حيث تتفاعل جميع الدول، كبيرها وصغيرها، على أساس المساواة لمعالجة شواغلها وتعزيز السلام والازدهار المشتركين. وفي هذا الصدد، تنوه إندونيسيا بالجهود الجارية لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وكفاءتها وفعاليتها في التصدي لتحدياتنا العالمية والمتعددة الأوجه والمتطورة باستمرار. وعلاوة على ذلك، نكرر تأكيد التزامنا بدعم تعددية الأطراف وتنفيذ قرارات التنشيط، بوصف ذلك تتويجا لعملنا وحجر الزاوية في العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة.

لقد كان عمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في العام الماضي مثمرا وبناء، لا سيما باتخاذ القرار ٣٢٥/٧٥، المتعلق بالسبل العملية للمضي قدما في مساعينا لجعل الجمعية أكثر كفاءة وفعالية ونشاطا. كما تقدر إندونيسيا ما ورد في القرار من إشارة تشجع على زيادة الانفتاح في عملية اختيار الأمين العام وتعيينه، فضلا عن تعزيز التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي للرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة. ونرحب بعقد حوار تفاعلي بين الدول الأعضاء والمرشحين لضمان المساءلة والشمول في تعيين شاغل ذلك المنصب الهام جدا، فضلا عن الجهود والمبادرات الرامية إلى تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة.

إننا نعتقد أن إنجازاتنا المتصلة بتنشيط دور الجمعية العامة حتى الآن قد تحققت بفضل ما أظهره جميع الممثلين من إرادة سياسية متجددة وروح تعاون دولي. وأخيرا، فإن إندونيسيا، من جانبها، مصممة على مواصلة الاضطلاع بدورها في تعزيز عمل الجمعية العامة في الفريق العامل المخصص وغيره من المحافل، حتى نتمكن من إحراز مزيد من التقدم المجدي في هذا العام.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونرحب بعقد مناقشة اليوم للنظر في بندين معا بشأن موضوع أساسي يتمثل في النهوض بالأمم المتحدة. ويتماشى ذلك مع الالتزام الذي قطعه قادتنا في "الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة"

ونود أولا أن نشيد بكل من السفيرة إغريسيلدا أراسيلي غونساليس لوبيس والسفير ميشال مليnار، اللذين شاركا في رئاسة الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والسبعين، على التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء حققت مكاسب هامة وعملية نحو تنشيط عمل الجمعية العامة. ونود أيضا أن نهنئ السفير ميتشل فيفيلد على تعيينه والسفيرة غونساليس لوبيس على إعادة تعيينها بصفتهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص للدورة السادسة والسبعين. ونتعهد بدعمهما في ذلك المسعى ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في العملية، مع التركيز على دور الجمعية العامة وسلطتها، فضلا عن أساليب عملها. ولذلك، تود جنوب أفريقيا أن تثير ثلاث نقاط اليوم.

أولا، من المهم التأكيد على مركزية سلطة الجمعية العامة بوصفها أكثر أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية تمثيلا. وبطبيعة الحال، يجب فهم دور الجمعية وسلطتها فيما يتعلق بالأجهزة الرئيسية الأخرى على النحو المبين في المادة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، نعتقد أن التفاعل والتنسيق بين تلك الأجهزة أمر أساسي لتسيير أعمال الأمم المتحدة بفعالية. وينبغي تعزيز عمل هذه الأجهزة فيما يتعلق بالركائز الثلاث وفقا للولايات المنوطة بكل منها. فمسائل حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية مترابطة وتتوقف كل منها على الأخرى. ويجب أن يتجلى ذلك في عمل الأمم المتحدة.

ثانيا، نرى أن سلطة الجمعية العامة يجب أن تتجسد في تنفيذ قراراتها العديدة. ولذلك، فإن القيادة التي توفرها نتائج الفريق العامل المخصص ذات أهمية حيوية، ولا سيما في إتاحة مجال للتنفيذ. وينطبق ذلك أيضا على الاتصال الواضح والفعال بشأن عمل الأمم المتحدة من أجل توعية الجمهور الأوسع بالدور الحاسم الذي تؤديه المنظمة في تحسين حياتهم والتصدي لمختلف التحديات العالمية التي نواجهها جميعا. وفي هذا الصدد، نؤيد ترشيد مخرجات الجمعية العامة، مع إمكانية النظر في بعض القرارات كل سنتين أو ثلاث سنوات وليس كل سنة، وكذلك الحد من عدد المناسبات الجانبية والاجتماعات خلال المناقشة الرفيعة المستوى.

ثالثا، ترى جنوب أفريقيا أن فعالية الجمعية العامة تعتمد اعتمادا قويا على الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها. ومن أجل الحفاظ على الذاكرة المؤسسية، نشجع رؤساء اللجان الرئيسية المنتهية ولايتهم على مواصلة إطلاع الرؤساء القادمين على أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الدورات السابقة. ومن الضروري أيضا أن تواصل كل لجنة رئيسية النظر في كيفية تبسيط عملها والبحث عن طرق مبتكرة لهيكلة مناقشاتها العامة والمواضيعية. وبعد أن اضطررنا للاستجابة للقيود التي فرضها علينا مرض فيروس كورونا، أدركنا أنه يمكننا الاستفادة بشكل أكثر كفاءة من وقتنا مع الحفاظ على فعاليتنا بل وتحسينها. وتعلمنا أيضا أنه بينما كان علينا أن نتكيف مع القيود باتخاذ تدابير استثنائية، لا يمكننا الاستغناء عن التفاعلات القائمة على الحضور الشخصي التي بُنيت عليها الدبلوماسية المتعددة الأطراف على مر العقود. ولذلك، تتطلع جنوب أفريقيا إلى استئناف تلك التفاعلات بالكامل قبل الاجتماعات المهمة المقرر عقدها وغيرها من المناسبات الرفيعة المستوى.

في الختام، وبينما نشرع في تنفيذ خطتنا المشتركة، يجب ألا ننسى الالتزامات الطويلة الأمد التي قطعناها على أنفسنا بالوفاء بالتنمية المستدامة وضمان السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان. وينبغي أن تقوم الجمعية العامة بدور الدفة بتوجيه جهودنا الجماعية المتعددة الأطراف للاستجابة للتحديات العديدة التي نواجهها جميعا.

ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا لعقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت ونتطلع إلى قيادة الرئيس والرئيسين المشاركين في تنشيط عمل الجمعية العامة وصون مركزية الأمم المتحدة في تعزيز تعددية الأطراف.

السيدة خاكيس هواكوخا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم لمعالجة مسألة ذات أولوية عالية للمنظمة وتأكيد الدور الذي لا غنى عنه للجمعية العامة بوصفها المحفل العالمي بامتياز، الذي نؤكد فيه المساواة القانونية بين الدول ومشروعية تعددية الأطراف.

تتحدى المكسيك أصوات من ينتقدون قرارات الجمعية العامة أو يقللون من شأنها لأنها غير ملزمة قانونا أو الذين يستخفون بعمل الوفود باعتباره قليل التأثير على أرض الواقع. فالالتزامات السياسية الواردة في قرارات الجمعية العامة توجه القرارات المتعلقة بالسياسات العامة وتشكل مقياسا لتفكيرنا الجماعي وتوافقنا في الآراء بشأن مسائل محددة في أي وقت من الأوقات. ومع ذلك، تقع على عاتق الدول مسؤولية الوفاء بالتزاماتها عملا بقرارات الجمعية العامة ولن تكون الجهود الرامية إلى مواصلة تمكين هذا الجهاز الرئيسي فعالة إلا بقدر ما يعطي أعضاؤه وزنا لقراراته. وتتوقف قيمة تعددية الأطراف على امتثالنا لقرارات الجمعية العامة ومقرراتها. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى أحد شواغل المكسيك بشأن إجراء يتعارض مع الجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها.

وكثيرا ما نسمع أن هناك من يرى أن القرارات أو المقررات التي تُتخذ بالتصويت في الجمعية العامة غير مشروعة والتي تُتخذ بالإجماع صحيحة دون سواها. ونود أن نؤكد مجددا أنه على الرغم من أن توافق الآراء أمر مرغوب فيه، فإن النظام الداخلي للجمعية العامة يسمح باتخاذ قرارات مشروعة عن طريق التصويت، وهو أمر ضروري لسير أي عملية ديمقراطية. ونكرر دعوة الأمين العام الواردة في تقريره المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982) لتوحيد جهودنا وكفالة تحلي تعددية الأطراف في القرن الحادي والعشرين بقدر أكبر من الترابط والشمول

والفعالية في التصدي للتحديات الراهنة. ويشجعنا الأمين العام على أن نوحد قدراتنا المؤسسية القائمة ونتغلب على الانقسامات ونتجنب العمل بمعزل عن الآخرين ونحسن التنسيق بين الكيانات والأنشطة الإقليمية والعالمية. وأداء الجمعية العامة لمهامها على النحو الملائم شرط مسبق لإرساء نظم حوكمة قوية وديمقراطية، وهو ما سيمكننا من التوصل إلى نماذج أفضل لتنمية المجتمع الدولي وشعوبنا.

ويجب أن تستجيب الجمعية العامة بفعالية لتحدياتنا العالمية الراهنة، وتكفل، في نهاية المطاف، أن تُترجم النتائج التي تتوصل إليها هذه الهيئة التداولية التمثيلية الرئيسية المعنية بوضع السياسات إلى إدخال تحسينات على رفاه مواطني بلداننا. ولذلك يجب على الجمعية العامة أن تواصل تحسين أساليب عملها لكي تصبح هيئة أقوى وأكثر فعالية تشجع، لا تعيق، عمليات صنع القرار التي تثمر عن اتفاقات وتعزز الثقة بين جميع أعضائها.

ونرحب بالنتائج الناجحة التي أثمرت عنها مفاوضات عام ٢٠٢١ التي أجراها الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة والرئاسة المشتركة المقتدرة للسفيرة إغريسيلدا أراسيلي غونساليس لوبيس، الممثلة الدائمة للسلفادور، والسفير ميشال ملياناز، الممثل الدائم لسلوفاكيا. ونشكرهما على عملهما وتفانيهما. ونشعر بالتفاؤل إزاء الاتفاقات التي أبرمت داخل الفريق العامل في المجالات ذات الأهمية للمكسيك، مثل الحاجة الملحة إلى الحفاظ على أولوية المناقشة العامة وأهميتها في ضوء انتشار الأنشطة الجانبية التي تُنظم خلال الأسبوع الرفيع المستوى؛ وأهمية تعزيز الحوار بين الوفود من أجل تجنب تكرار البنود؛ ومواصلة توحيد جدول أعمال الجمعية العامة، بدءا بالقرار المتعلق بتنشيط الجمعية العامة، الذي يُنظر فيه ويُعتمد مرة كل سنتين.

وتتصل الاتفاقات الجوهرية الأخرى المبرمة بالتغيير الذي أدخل على القاعدة ١ من النظام الداخلي للجمعية العامة فيما يتعلق ببدء عمل مكتب رئيس الجمعية العامة في وقت مبكر، فضلا عن الطلب الموجه إلى مجلس الأمن بمواصلة الجهود الرامية إلى تقديم تقريره إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب لكفالة النظر فيه قبل المناقشة العامة السنوية. وتتعلق بعض أهم النقاط المتفق عليها بإدراج الدروس المستفادة والتوصيات لإتاحة إيضاحات لاحقة بشأن عملية تسمية المرشحين واختيار الأمين العام وتعيينه هذا العام، بما في ذلك المشاورات بين مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن الحوارات التفاعلية ومشاركة المجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، نرحب بالإشارات إلى التكافؤ بين الجنسين في الوظائف في فريق الإدارة العليا والتوصية بأن تعين الدول مزيدا من المرشحات في الوظائف على جميع المستويات، بما في ذلك مكتب الأمين العام.

ونشكر رئيس الجمعية العامة على تعيينه السفير ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، ونشكر مرة أخرى السفيرة إغريسيلدا أراسيلي غونزاليس لوبيس. وسيتشاركان رئاسة الفريق العامل المخصص خلال الدورة السادسة والسبعين من الجمعية العامة. ونحن على يقين من أن الفريق، تحت قيادتهما، سيواصل العمل على تنفيذ الاتفاقات المبرمة، وكذلك المسائل المعلقة ذات الصلة بغية مواصلة تحسين الجمعية العامة وأساليب عملها.

السيد نايان (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل ماليزيا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل الجزائر، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونهنئ السفيرة إغريسيلدا أراسيلي غونزاليس لوبيس، ممثلة السلفادور، والسفير ميتشل فيفيلد، ممثل أستراليا، على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونتوجه بالشكر أيضا للرئيس المشارك المنتهية ولايته، السفير ميشال ملياناز، ممثل سلوفاكيا، على قيادته وإسهاماته في عملية التنشيط خلال الدورتين الماضيتين من الجمعية العامة. ونعرب عن تقديرنا للمناقشة المشتركة التي أجريت اليوم بشأن مسألة التنشيط، فهي منبر هام يؤكد من جديد تفوق الجمعية العامة في منظومة الأمم المتحدة ويركز على كيفية تحسين عملها، لا سيما في ظل الظروف الاستثنائية.

وما فتئت الفلبين تشارك بنشاط منذ عام ٢٠١٥ في الحوار بشأن التنشيط في سياق جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة. وفيما يتعلق

بهذه الدورة، نرحب بالتركيز على موضوعين – هما دور الجمعية العامة وسلطتها، وأساليب عملها.

فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، تؤكد الفلبين من جديد تأييدها للرأي القائل بأن الجمعية العامة هي الهيئة التمثيلية والتداولية الرئيسية المعنية بوضع السياسات في الأمم المتحدة. ولذلك يتحتم على الدول الأعضاء أن تحشد جهودها لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وتعزيز فعاليتها وكفاءتها، فضلا عن شفافيتها وشمولها. وإذ ندرك أن الأولوية للجمعية، ندعم أيضا الدعوات إلى زيادة الاتساق في أعمال مختلف الأجهزة الرئيسية، بما في ذلك ترشيد جداول أعمالها، وزيادة التنسيق المؤسسي فيما بينها من خلال عقد اجتماعات منتظمة لرؤسائها، من بين أمور أخرى.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، وبالنظر إلى أثرها الشامل على الكفاءة والفعالية والشفافية، فإن استعراض أساليب عمل الجمعية العامة ينبغي أن يعزز اتساق السياسات والقيادة المؤسسية ويحسن النتائج. ويسرنا أن نلاحظ أن اعتماد قرار التنشيط مرة كل سنتين، منذ انتهاء الدورة السابعة والسبعين، سيوفر مزيدا من الوقت للتركيز على تنفيذ توصياته. وأحد الإنجازات الرئيسية التي حققها قرار العام الماضي ٣٢٥/٧٥ وأحد مجالات التركيز الرئيسية للفلبين في دعوتها على مدار السنوات الست الماضية هي ترشيد عقد أنشطة ومناسبات جانبية واجتماعات رفيعة المستوى على هامش الأسبوع الرفيع المستوى، مما سيكفل الحفاظ على سير عمل المناقشة العامة. ونأمل أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بذلك المبدأ هذه الدورة.

وفي ظل إبداء الدول الأعضاء لإرادة سياسية أكبر والتزامهم بتعزيز العمل التعاوني، نأمل أن نتوصل إلى قرار أكثر طموحا وابتكارا وعملي المنحى للدورة السادسة والسبعين. والفلبين على استعداد للمساعدة في كفالة نجاح الفريق العامل المخصص في مهمته الهامة المتمثلة في تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد ميليانار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في المستهل، تؤيد سلوفاكيا تمام التأييد البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أولا، أود أن أتقدم بخالص التهنئة لإعادة تعيين زميلتي وصديقتي السفيرة إغريسيلدا أراسيلي غونزاليس لوبيس، الممثلة الدائمة للسلفادور، وتعيين السفير ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة للدورة السادسة والسبعين. فلدينا دبلوماسيان قويان ومتمرسان على رأس هذه العملية الهامة، وهما يستحقان ثقتنا ودعمنا الكاملين طوال هذه الدورة لما يضطلعان به من دور صعب. وأود أيضا أن أشكر زملائي والوفود على ماقالوه من كلمات طيبة في حق السفيرة غونزاليس لوبيس وفي حقي بشأن العمل الذي اضطلعنا به خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

وقد قررت أن أُدلي بكلمتي من على المنصة لأنني أعتقد أنه من الأهمية بمكان، استنادا إلى الدورات الثلاث السابقة التي تشرفت خلالها بالمشاركة في رئاسة هذه العملية الهامة، أن يُسلَّط الضوء على مدى ملاءمة هذه العملية بالذات لمقتضيات الأحوال ودورها المهم في الجمعية العامة. وهي غالبا ما تعتبر أو يشار إليها على أنها تقنية. وأود أن أؤكد بوضوح تام أن هذا الوصف أبعد ما يكون عن الحقيقة. فهي عملية سياسية مهمة جدا تستحق اهتمامنا السياسي ومشاركتنا السياسية، بما في ذلك على مستوى الممثلين الدائمين. وأود أن أحث جميع زملائي الممثلين الدائمين على مواصلة إيلاء اهتمام كبير وكاف لهذه العملية المهمة إذ نشرع فيها خلال الدورة السادسة والسبعين. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت مرات عديدة، بصفتي السابقة كرئيس مشارك، على أنه ينبغي أن ينظر إلى تنشيط الجمعية العامة على أنه عملية مستمرة – كائن حي ونام يستحق اهتمام وإسهام الدول الأعضاء الكاملين. وهي تقتضي، بوصفها إحدى أهم العمليات التي صدر بها تكليف، تصميم كل دولة عضو على حدة واتباعها نهجا بناء إذا كان هدفنا المشترك هو جعل الجمعية العامة هيئة للأمم المتحدة أكثر استعدادا وأكثر فعالية لمواجهة التحديات الجديدة.

إننا اليوم نفتح فصلا جديدا في هذه العملية، على الأقل فيما يتعلق بالتخلي عن القوالب النمطية المستخدمة منذ زمن بعيد وتكرار نفس الأنماط. وأعتز جدا أنا والسفيرة غونزاليس لوبيس، إلى جانب جميع الوفود التي عملت معنا، بالعمل على اتخاذ هذا القرار مرة كل سنتين باعتبار ذلك أهم النتائج الملموسة للدورة السابقة. والسؤال الآن هو كيف يمكن تحقيق ذلك – كيف يمكننا تحويل هذه المسألة غير المهمة نسبيا، ولكنها ذات شأن وتقنية في نفس الوقت، إلى عمل تترتب عليه أيضا الآثار السياسية الضرورية والمتوقعة؟ وينبغي لذلك أن يمنحنا مزيدا من الوقت للتركيز على تنفيذ التدابير التي اتفق عليها سابقا. وأود أن أذكر زملائي بأن هناك قائمة طويلة من هذه التدابير والمهام التي التزمنا بها أصلا. غير أننا لم نكن دائما ناجحين أو مجتهدين في تنفيذها. ولذلك فلنستغل هذه الدورة لتحقيق نتيجة أفضل فيما يتعلق بالتنفيذ، وبطبيعة الحال، بالمجموعتين المهمتين اللتين سنتناولهما في المقام الأول خلال هذه الدورة – دور الجمعية العامة وسلطتها وأساليب عملها.

لقد ظللنا مدفوعين في كل عام حتى الآن، بضرورة التوصل إلى نص يستند إلى توافق الآراء بشأن عملية التنشيط، التي استهلكت جزءا كبيرا جدا من وقتنا. ولكننا كثيرا ما لا ندرك أن مواطن الخلل المختلفة تكمن في مكان آخر – في النجاح أو الفشل في تنفيذ المهام القائمة. ولذلك، فإن هذه فرصة جديدة لنا. فبدلا من التركيز على مشروع قرار آخر وعدم توفر الوقت الكافي بالضرورة لقراءة مشروع القرار السابق والتأكد من أننا تمكنا من تنفيذه، يمكننا أن نستغل الوقت الذي وفرناه أو أتحناه للقيام بذلك تحديدا. والمزيد من تبسيط عمل الجمعية العامة على رأس أولوياتنا جميعا، ويجب أن يكون كذلك، في هذه العملية المهمة.

ومن المهم أن نرى عملية التنشيط تقوم بدور مثال يحتذى. وآمل أن يلهم ذلك حقا عمليات وتسهيلات أخرى، بل ولجاننا الرئيسية الست كذلك. غير أن ذلك، كما قلت، غير كاف. فما يحتاج إلى التغيير هو نمط تفكيرنا وإرادتنا السياسية. وعلينا أن نعتمد نهجا أوسع نطاقا لكي نحقق المزيد من النجاح. لماذا؟ الأمر بسيط جدا. نحن مدينون لعملائنا، الشعوب التي نخدمها. فيجب ألا تغيب وجهة نظر الشعوب عن شاشة رادارنا ونحن نواصل عملنا في سياق التنشيط. وقد نحتاج أيضا إلى العمل بمزيد من النشاط لتطبيق الدروس المستفادة من أثر جائحة فيروس كورونا وفهم كيفية تحويل تلك التجربة الصعبة إلى فرصة فريدة لتحديث عمل الجمعية العامة. هل ندين بذلك لعملائنا، كما قلت؟ هل ندين بذلك للشعوب التي نخدمها؟ نعم، ندين لها بذلك. وعلى الرغم من نشر المجموعات المواضيعية على مدى سنتين، كما ذكرت، فإن إجراء حوار تفاعلي مع الأمانة العامة كل عام لا يعمل إلا على تأكيد أهمية المهام التي ذكرتها.

وينبغي ترجمة التزاماتنا الجماعية إلى عمل جماعي، يكون له أثر مباشر على كفاءة وفعالية هذا الجهاز، وهو الهيئة التداولية وصانعة السياسات والهيئة التمثيلية الرئيسية في الأمم المتحدة. فلنركز بشكل جماعي على تحويلها إلى صورتها التي نسعى لأن تكون عليها، أي، لأكرر ما قلت، الهيئة التداولية وصانعة السياسات والهيئة التمثيلية الرئيسية في الأمم المتحدة. ولا يمكنها أن تعمل على النحو الصحيح إلا إذا نظرنا في المرآة وأدركنا أن هناك بعض التحسينات والإصلاحات المهمة التي يتعين القيام بها والتي كثيرا ما لا يصعب تحقيقها. وكثيرا ما نشير إليها كذلك باسم برلمان العالم. فلنواصل التركيز على أساليب عملها وعلى طريقتنا في استخدام الأدوات والمنصات المتاحة لنا لتحقيق ذلك تحديدا.

وسلوفاكيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، مستعدة لمواصلة المشاركة البناءة للإسهام في العملية ودعم دور الرئيسين المشاركين الحاليين في استخدام الزخم الذي لدينا الآن. إنه زخم جيد، وكيفية ترجمته إلى نتائج ملموسة متروكة لنا. ونأمل مخلصين في أن نتمكن هذا العام من التركيز على تنفيذ الالتزامات الجماعية الطموحة التي اتفقنا عليها أصلا.

السيدة غونسالس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم المهمة بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة. وكما كان الحال خلال الدورة الخامسة والسبعين، فإننا نجري مناقشة اليوم في سياق بالغ التعقيد، حيث أصبح

التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف، كاستجابة للتحديات التي نواجهها، أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديري وامتناني لزميلي وصديقي السفير ميشال ميلينار، الذي قدم إسهاما قيما في العملية من خلال عمله بصفته رئيسا مشاركا للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال ثلاث دورات متتالية. كما أنني ممتن للمساهمات الهامة لعملية المواءمة التي تقودونها، سيدتي نائبة الرئيس، والممثلة الدائمة السابقة لسلوفينيا، السفيرة داريا بافداز كوريت. وأود أن أضيف أنه يشرفني أن يعاد تعييني رئيسا مشاركا للفريق العامل المخصص خلال الدورة السادسة والسبعين، وهذه المرة إلى جانب زميلي وصديقي السفير ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا. وأود أن أعرب عن خالص شكري لرئيس الجمعية العامة على الثقة التي وضعها فينا نحن الاثنين. وسيكون شرفا عظيما لي أن أعمل مع جميع الأعضاء والوفود بشأن تنشيط الجمعية.

وفي الإعلان المتعلق بإحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، سلمت الدول الأعضاء التي تشكل الجمعية العامة بأن تعددية الأطراف ليست اختيارية بل ضرورية لالتزامنا المشترك بإعادة البناء بشكل أفضل من أجل عالم أكثر مساواة ومرونة واستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن التزامنا بتحديث الأمم المتحدة وكفالة تنشيط الجمعية العامة هو الآن أكثر من أي وقت مضى عنصر أساسي في تقدمنا نحو تعزيز تعددية الأطراف. وإيمانا بهذا الاعتقاد، بذل الفريق العامل المخصص جهودا كبيرة في الدورة الخامسة والسبعين لتعزيز نتائج ملموسة وعملية المنحى. وكما ذكرت بعض الوفود، من الواضح أن الفريق العامل كان قدوة في الجهود التي بذلها والنتائج التي حققها.

إن تنشيط عملية تنشيط الجمعية، من خلال إصدار القرار بشأن ذلك البند من جدول الأعمال كل سنتين، سيمكن من تعزيز تنفيذ التزامات الدول الأعضاء من أجل النهوض بمناقشة متعمقة بشأن البنود المواضيعية. وخلال هذه الدورة، سنقيم وظيفة الجمعية وسلطتها وأساليب عملها. وخلال الدورة المقبلة، سنركز على تعزيز المساءلة والشفافية والذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، وكذلك على اختيار وتعيين الأمين العام وغيره من الرؤساء التنفيذيين. ولم يكن من الممكن تحقيق هذا التغيير في الاتجاه في عمل الفريق العامل المخصص، فضلا عن الاتفاقات الهامة الأخرى المنصوص عليها في القرار ٣٢٥/٧٥، الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، بدون الالتزام والجهد الرائعين من جانب جميع الوفود في المفاوضات بشأن ذلك النص.

ومن بين المسائل التي نوقشت، نود أن نسلط الضوء على تعزيز العلاقات بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، فضلا عن التدابير الرامية إلى الحفاظ على أولوية وأهمية المناقشة العامة السنوية، كما ذكرت وفود أخرى. كما تم الإقرار بإمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في عملنا، فضلا عن الجوانب المتعلقة باختيار الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين وتعيينهم على أساس الشفافية والشمولية، بما في ذلك حقيقة أننا لم نصل بعد إلى تعيين امرأة أمينة عامة. واتفق أيضا على ضرورة اتخاذ خطوات لإجراء دراسة متعمقة لمكتب رئيس الجمعية العامة بغية مواصلة تعزيزه.

وفي سياق لا تزال فيه تعددية الأطراف موضع نقاش واستجواب، تعتقد السلفادور أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وأن أثر قراراتنا، فضلا عن التدابير المحتملة التي ستناقش وتعتمد في إطار عملية تنشيط الجمعية العامة، بأيدي الدول الأعضاء ويعتمد إلى حد كبير على المشاركة والمساهمات النشطة للوفود داخل الفريق العامل المخصص. وترى السلفادور أن الأسئلة الرئيسية في هذه العملية لا تزال هي ما إذا كنا راضين عن الطريقة التي تعمل بها الجمعية العامة حاليا؛ وما إذا كان عمل الجمعية العامة قادرا على التصدي للتحديات الحالية التي نواجهها؛ وما إذا كنا مستعدين لاتخاذ خطوات في اتجاه سيمكننا من تعزيز وظيفتها وسلطتها وكفاءتها.

وأعتقد أن مداولاتنا بشأن الموضوعين المواضيعيين للدورة الحالية ستمكننا من تقييم الاتفاقات التي توصلنا إليها بعناية من أجل تعزيز

أداء الجمعية العامة وأساليب عملها وسلطتها بغية التقدم نحو تنشيط تعددية الأطراف. ولذلك أود أن أسلط الضوء على أن تعزيز حوار شامل يهدف إلى بناء توافق في الآراء كان دوما عنصرا حاسما في هذه المناقشة. ولهذا يرحب وفد بلدي بمبادرة الرئيس لتعزيز حوارات هولهواشي، على سبيل المثال.

وآمل مخلصا أن تواصل الدول الأعضاء خلال هذه الدورة المشاركة بشكل حاسم وبناء في مناقشات الفريق العامل المخصص. ومن واجبنا، نحن الدول الأعضاء والوفود، أن نستخدم هذا المحفل لمواصلة تعزيز وظيفة الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها بتركيز متجدد وعملي المنحى حتى نلبي، قبل كل شيء، توقعات سكاننا – أي السكان الذين يعيشون خارج مقر الأمم المتحدة. وأتطلع إلى مشاركة الأعضاء النشطة في تلك العملية والالتزام بها.

السيد شودري (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونود أن نثير بضع نقاط بصفتنا الوطنية أيضا.

أود أن أبدأ بتهنئة الممثلين الدائمين لأستراليا والسلفادور على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأشكر أيضا الممثل الدائم لسلوفاكيا، السفير ميشال ميلينار، على قيادته الممتازة لعملية التنشيط خلال الدورتين الماضيتين.

إن عملية تنشيط عمل الجمعية العامة مهمة صعبة ولكنها مهمة لا غنى عنها وتتطلب جهدا جماعيا وملتزما ومتسقا. وتنشيط الجمعية العامة يعني تنشيط تعددية الأطراف. كما يعني تعزيز القيم الديمقراطية وتعزيز مفهوم المساواة. وعلى الرغم من أن أهمية تحسين إجراءات الجمعية وأساليب عملها أمر لا شك فيه، فإن إظهار الإرادة السياسية لتنشيطها مسألة أكثر إلحاحا. وإذ أكرر ما قاله متكلمون آخرون، أوكد أن الجمعية العامة هي الجهاز التمثيلي العالمي الوحيد للأمم المتحدة. فما من هيئة حكومية دولية أخرى في العالم مثل الجمعية العامة تتمتع بعضوية عالمية وتعالج أيضا طائفة واسعة من المسائل. وحتى بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تحتل الجمعية العامة موقعا مركزيا بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات في المنظمة. ويجب أن نستغل إمكاناتها الحقيقية في بناء المعايير وتدوين القانون الدولي. ومن ثم فإن تنشيط الجمعية العامة سيجعل الأمم المتحدة أكثر وفعالية واستجابة وشمولا للجميع، مما يعزز قدرتها على معالجة المسائل العالمية المعقدة في آن واحد من جهة، والتحديات الفريدة التي تواجهها فرادى الدول الأعضاء من جهة أخرى.

وخلال الدورة الخامسة والسبعين، اتخذت الدول الأعضاء قرارا تاريخيا (القرار ٣٢٥/٧٥) بالنظر في عملية التنشيط مرة كل سنتين. وينبغي أن يكون ذلك التطور فرصة لزيادة التركيز على جانب تنفيذ جدول أعمال التنشيط. والواقع أن ذلك ينطبق على كل قرار تعتمده الجمعية العامة. ويجب أن نرفع التزامنا بتحويل الطموح إلى عمل. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى تحسين التنسيق وتبادل المعلومات وأوجه التآزر بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويمكن أن يكون ذلك قيما جدا في صياغة استجابة متماسكة وفعالة للتحديات العالمية مثل تطعيم السكان ضد مرض فيروس كورونا. كما يعزز القرار ٣٢٥/٧٥ الحق السيادي لكل دولة عضو في عرض أي جدول أعمال أو بند أو قرار جديد في الجمعية العامة. ولحكم القرار هذا قيمة خاصة بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون الحفاظ عليه في القرارات المقبلة أولوية. وينبغي ألا يعني الترشيد تقييد صلاحيات أعضاء الجمعية العامة.

ويحدد ميثاق الأمم المتحدة مهام الجمعية العامة، في جملة أمور، في مجال السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح والقانون الدولي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ومن الأهمية بمكان تعزيز دور الجمعية في تلك المجالات. ويتوخى الميثاق أيضا أدوارا منفصلة لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن ولكنها ذات أهمية حيوية. فعلى سبيل المثال، وتماشيا مع الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق، يمكن للجمعية أن تدعو مجلس الأمن إلى تقديم تقارير خاصة ذات توجه موضوعي عن المسائل التي تثير قلقا دوليا حاليا. والحاجة إلى

هذه التقارير الخاصة تزداد كلما اتخذ المجلس قرارا بموجب الفصل السابع من الميثاق. ومن المهم أيضا كفالة أن تقدم هذه التقارير وصفا موضوعيا وتحليليا وماديا لأعمال المجلس.

وقد أحرز القرار ٣٢٥/٧٥ تقدما كبيرا في إضفاء الطابع المؤسسي على المكاسب الحاسمة التي تحققت منذ عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في عملية اختيار الأمين العام. ويجب أن يستمر هذا الزخم. كما نشيد بتأكيد القرار من جديد على أنه لا ينبغي اعتبار أي وظيفة حكرا على أي دولة عضو، وأن يكفل الأمين العام تطبيق هذا المبدأ وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية العامة التزام وفد بلدي بالمشاركة البناءة في المداولات من أجل تحقيق نتيجة مثمرة خلال الدورة الحالية، أي تعزيز دور الجمعية وسلطتها وكفاءتها.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أستراليا البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول بضع كلمات بصفتي الوطنية.

وأود أن أبدأ بمشاركة الآخرين في الإعراب عن خالص شكري للسفير ملينار، ممثل سلوفاكيا، على قيادته للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والسبعين. وأود أيضا أن أهنئ صديقتي وزميلتي السفيرة غونساليس لوبيس، ممثلة السلفادور، على إعادة تعيينها رئيسة مشاركة للدورة السادسة والسبعين. وقاد السفيران ملينار وغونساليس لوبيس معا واحدة من أكثر الدورات إنتاجية للفريق العامل المخصص في السنوات الأخيرة. وأثني على كليهما لعملهما الشاق وقيادتيهما، وعلى التقدم الذي أحرزاه معا مع الدول الأعضاء. ويشرفني تعييني رئيسا مشاركا للفريق العامل المخصص للدورة السادسة والسبعين، وأتقدم بخالص الشكر إلى الرئيس ولأعضاء اللجنة على تكليفي بهذه المهمة الهامة. وأود، على الصعيد الشخصي، أن أعرب عن مدى تطلعي للعمل مع السفيرة غونساليس لوبيس، والتعلم منها، وتعزيز العمل الجيد الذي قامت به بالفعل.

وكما أشارت وفود أخرى، فإن ولايتنا في هذه الدورة واضحة. ويعني النظر في قرار التنشيط مرة كل سنتين (القرار ٣٢٥/٧٥) أن هذه الدورة للفريق العامل المخصص ستبدو مختلفة عن دورة السنوات السابقة. وفي غياب أي مفاوضات، سنركز بشكل خاص على مسألتين مواضيعيتين تحت شعار التنشيط – دور الجمعية العامة وسلطتها، وأساليب عملها. وهما ركنان مهمان جدا، ويجب أن نستخدم الحيز الذي يوفره الشكل الجديد لتقييم الإجراءات العديدة المتفق عليها في إطار تلك المواضيع وتوجيه تركيزنا إلى التنفيذ. ولدينا فرصة حقيقية في هذه الدورة لتنفيذ مجموعة من التدابير التي من شأنها أن توفر جمعية أكثر تمثيلا وكفاءة وفعالية وشمولا للجميع. وبإصلاح الجمعية، يمكننا أن نكفل ملاءمتها للمستقبل وتزويدها بمعدات أفضل لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتزامات الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والعديد من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، خطتنا المشتركة (A/75/982).

ويحدوني أنا والسفيرة غونساليز لوبيس الأمل في أن تسود هذه السنة الروح البناءة والتعاونية التي أبدتها جميع الوفود خلال الدورة الخامسة والسبعين. ونتطلع إلى الجلسات المهمة التي ستعقد في هذه الدورة، بما في ذلك الدروس المستفادة من تأثير جائحة فيروس كورونا على عمل الجمعية العامة.

وأستراليا، بوصفها عضوا في مجموعة الدول الثلاث: كندا وأستراليا ونيوزيلندا، لديها سجل طويل في المشاركة بصورة شفافة وبناءة في تنشيط الجمعية. وأنني، كأحد الرئيسين المشاركين، أتعهد بالإبقاء على ذلك النهج، والبناء على النهج الاستشاري والشامل للجميع الذي اتبع في الدورة السابقة. ومرة أخرى، أشكر الرئيس على تعييني رئيسا مشاركا للعملية، وأتطلع إلى العمل مع السفيرة غونساليس لوبيس وجميع الوفود في النهوض بتنشيط الجمعية العامة.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، على غرار الآخرين، أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلين الدائمين لسلوفاكيا والسلفادور على التزامهما خلال الدورة الماضية، ولا سيما السفير

مليناز على كل أعماله في هذا المجال. وكونه يستطيع أن يتكلم بهذا الشغف والوضوح اليوم بشأن هذا الموضوع لدلالة على التزامه الحقيقي. واعتقدت أن نقطته الأخيرة، التي تحثنا على تحويل التزاماتنا إلى أفعال، هي جلّ ما تستخلصه المملكة المتحدة من جلسة اليوم. كما أنني ممتن جدا للسفير فيفيلد لانضمامه إلى السفيرة غونساليس لوبيس في رئاسة ذلك العمل. وأعتقد أن لدينا اثنين من المضيفين الرائعين هذا العام لهذه العملية. وكما قال السفير فيفيلد، فإن النظر في قرار التنشيط مرة كل سنتين (القرار ٧٥/٣٢٥) يتيح لنا فرصة حقيقية لإحراز تقدم بشأن الالتزامات التي أشار إليها السفير مليناز.

والمملكة المتحدة ملتزمة التزاما مطلقا بعملية التنشيط، لأننا نعلم أن التنشيط هو المفتاح لجعل الجمعية العامة ولجانها أكثر فعالية وكفاءة، وبالتالي جعل تعددية الأطراف لدينا أكثر كفاءة. وقد رأينا أنه يمكننا إحراز تقدم، لأننا فعلنا ذلك خلال دورة الذكرى الخامسة والسبعين، عندما قمنا بتقييم إنجازاتنا ووضعنا رؤية واضحة لمستقبل الأمم المتحدة. وقد فعلنا ذلك من خلال عملية التنشيط، ولكن أيضا من خلال تقرير الأمين العام، خطتنا المشتركة (A/75/982). وكانت "خطتنا المشتركة" عنصرا هاما جدا للتنشيط لأنها مكنتنا من العمل خارج مقر الأمم المتحدة وعلى نحو يتجاوز نطاق أعضاء المنظمة لكي نسأل أناسا حقيقيين عن رأيهم فينا وعما هو النجاح في اعتقادهم. ونرى الإجابة في "خطتنا المشتركة"، ولكننا نرى أيضا الإجابة في ما يعبر عنه الناس من أن ثمة حاجة لأن تعالج الأمم المتحدة القضايا الحقيقية التي تهمهم حقا. وأعتقد أنه عندما نناقش التنشيط، يجب أن ننظر بصدق فيما إذا كانت الجمعية العامة تركز على قضايا حقيقية تهم أناسا حقيقيين.

وقد ذكرنا للتو زميلي، ممثل باكستان، عن حق بأن أي دولة عضو يمكنها أن تعرض مشروع قرار على الجمعية العامة، ولكن ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان هذا القرار سيُحدث تغييرا حقيقيا في حياة الناس. وهل سيُمكننا من إحراز تقدم في عملنا بشأن أهداف التنمية المستدامة أو المناخ أو التصدي لمرض فيروس كورونا؟ وأعتقد أن هذا هو السؤال الحاسم بالنسبة للتنشيط.

إن المملكة المتحدة مسرورة جدا لأننا تمكنا من إحراز تقدم في العام الماضي بالاتفاق على النظر في القرار المتعلق بالتنشيط مرة كل سنتين. وقد أجلنا الموعد السنوي لبدء الجمعية العامة لإعطاء الرئيس مزيدا من الوقت للتفكير في جدول أعمال المكتب. وتمكنا من حماية أولوية المناقشة العامة خلال الأسبوع الرفيع المستوى وتعزيز الصياغة فيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين وبإشراك المجتمع المدني، وهما مسألتان حاسمتان حقا بالنسبة لنا.

ومع ذلك، يجب ألا نخدع أنفسنا. وبصراحة، وكما سمعنا مرارا وتكرارا اليوم، بما في ذلك من زميلي، ممثل بيلاروس، الذي لا أتفق معه دائما، ولكن أتفق معه تماما اليوم، تحاول الجمعية العامة ولجانها إنجاز أكثر مما يلزم. وعاما بعد عام، نواصل النظر في مشاريع قرارات لم تعد في صميم جدول أعمالنا، ونحن نعرف ما هو جدول الأعمال هذا، لأن الناس أخبرونا أثناء المشاورات بشأن "خطتنا المشتركة". وبينما نشرع في ذلك التقدم وفيما نفكر في أساليب عملنا وفي التنشيط على مدى السنتين المقبلتين، فلنحاول حقا أن نفكر في كيفية جعل العمل الذي نقوم به أكثر جدوى وأكثر تركيزا على المسائل المهمة حقا. وأخشى أننا إذا لم نفعل ذلك، سينتهي بنا الأمر بقراءة تقارير كثيرة جدا لا صلة لها بالموضوع، والأهم من ذلك أننا سنفشل في التركيز على التنفيذ وعلى دفع عمل الأمم المتحدة والأمانة العامة قدما بشأن المسائل التي تهم حقا.

أشكر الرئيس والرؤساء المشاركين والميسرين المشاركين وأتمنى لهم كل التوفيق. فقد وضعوا اليوم رؤية جريئة للعمل الذي يتعين علينا القيام به. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالتنشيط وبتلك الرؤية الجريئة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نرحب بعقد جلسة اليوم للجمعية العامة بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونود أن نهنئ الممثلين الدائمين لأستراليا والسلفادور، السيد ميتشل فيفيلد والسيدة إغريسلدا غونساليس لوبيس، على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص

المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ونتمنى لهما كل النجاح. ولاحظنا المستوى العالي من الاحتراف الذي أظهره الرئيسان المشاركان السابقان، الممثلان الدائمان لسلوفاكيا والسلفادور، خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية. وقد مكن نهجهما الإبداعي والمبتكر، والأهم من ذلك، تركيزهما على تحقيق توافق الآراء، من إدماج عناصر جديدة وحاسمة في عملية تنشيط الجمعية العامة والتي ستتيح لنا التركيز على تنفيذ أحكام محددة للقرار الوجيه بدلا من إجراء استعراضات سنوية.

في هذا العام، هناك مسألتان رئيسيتان على جدول أعمال الفريق العامل المخصص، وهما دور وسلطة الجمعية العامة وأساليب عملها. ونعتقد أن جهودنا في تلك المجالات يجب أن تكون غير مسيسة وأن تركز أساسا على تحسين فعالية الجمعية. ويمكن تحقيق ذلك إلى حد كبير بزيادة صقل أساليب عملها وتبسيط جدول أعمالها الذي لا يزال مثقلا. ويجب أن نواصل، على وجه الخصوص، العمل من أجل قصر النظر في بنود معينة من جدول الأعمال على مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات وشطب البنود التي لم تعد ذات جدوى.

ونؤيد المبادرة الرامية إلى خفض مستوى النشاط خلال الأسبوع الرفيع المستوى من حيث المناقشة السياسية العامة. ويمكن بعد ذلك توزيع الأحداث الهامة بالتساوي على امتداد الدورة بأكملها. ومع ذلك، من المهم ضمان أن تراعي تلك التغييرات مصالح جميع الدول الأعضاء. ونعتقد أن أي مبادرات ينبغي أن تقوم على التقيد الصارم بتوزيع الصلاحيات بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وكثيرا ما يُوجه النقد إلى مجلس الأمن بزعم أنه يتعدى على سلطة هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ونحن نتشاطر ذلك القلق. ويدرك زملاؤنا في المجلس أننا غير متحمسين لرؤيته يتناول مواضيع عامة وأن عدد هذه المواضيع آخذ في الازدياد مؤخرا دون أي خطأ من جانبنا. ولذلك، نحث مرة أخرى من يتخذون هذه المبادرات على مواءمتها مع ما يمكن أن ينجزه المجلس فعلا في هذه المجالات.

وفيما يتعلق بمسألة تنفيذ قرارات الجمعية العامة، نرى أن المشكلة ليست مجرد مشكلة افتقار إلى الإرادة السياسية. ومن أهم العوامل مدى إمكانية تنفيذ القرارات التي نعتمدها. وقبل اقتراح نصوص المشاريع، من المهم التساؤل عن مدى قابليتها للتنفيذ إذا تم اعتمادها. ونحث الجميع على الامتناع عن اتخاذ مبادرات مسيسة وغير عملية بشكل واضح تؤدي إلى انقسامات بدلا من الوحدة بين الدول الأعضاء. ولا شك في أن القرارات التي تُتخذ بأغلبية ساحقة من الأصوات، ويا حبذا لو تم ذلك بتوافق الآراء، تحظى بأفضل فرص لوضعها موضع التنفيذ. ومن الواضح أن ذلك يتطلب العمل والتحلي بروح دبلوماسية وإبداء استعداد لقبول الحلول التوفيقية. وللأسف، رأينا في العام الماضي أن الجميع لا يتفقون مع ذلك النهج. ولذلك، ينبغي ألا نتوقع تنفيذ قرارات تقسم الجمعية العامة وتهدف إلى تحقيق مصالح ذاتية وفورية.

ونود الإعراب مرة أخرى عن تمنياتنا بالنجاح للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ونحن على استعداد للعمل معهما عن كثب.

السيد الخليل (الجمهورية العربية السورية)**:** بداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد اجتماعنا هذا.

ينضم وفد بلدي إلى بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلت به ممثلة الجزائر. وأود أن أضيف بصفتي الوطنية النقاط التالية:

إن الجمهورية العربية السورية تتابع باهتمام عمل الجمعية العامة وتتطلع إلى أن يسهم عملها بشكل فعال في معالجة التحديات التي تعترض عمل الأمم المتحدة وتحافظ على مصداقيتها.

إن وفد بلدي يؤمن بأن الجمعية العامة، الهيئة الرئيسية التمثيلية الأعلى في الأمم المتحدة، لديها دور لا غنى عنه في تعزيز وتطبيق مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وذلك استنادا إلى صلاحيتها المخولة بها بموجب الميثاق، ولا سيما المواد من ١٠ إلى ١٤. وبالمقابل، فإن أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية العامة يجب أن يكون متوافقا مع ولايتها وصلاحياتها بموجب بالميثاق.

وعليه، يأسف وفد بلدي لقيام الجمعية العامة خلال الدورات السابقة، وتحت تأثير بعض الدول النافذة المعروفة في الأمم المتحدة،

بمناقشة بعض النزاعات التي ما يزال مجلس الأمن منخرطا بها والموجودة على جدول أعماله، بما يخالف المادة ١٢ من الميثاق.

وكذلك قيامها بانتهاج سياسة مزدوجة المعايير في تطبيق قراراتها واستنباط مفاهيم خلافية مثل الولاية القضائية العالمية والمسؤولية عن الحماية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ووفدي يشدد على رفض استغلال منبر الجمعية العامة من قبل بعض الدول لتمرير أجنداتها التدخلية في شؤون الدول الأخرى. ويجدد وفدي تمسكه أكثر من أي وقت مضى بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، والتزامه أيضا بالعمل الجاد لإصلاح الأمم المتحدة والجمعية العامة لتطبيق مبادئ الميثاق والحيلولة دون كل ما من شأنه أن يمثل انتهاكا له، أو لمبادئ القانون الدولي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين ١٢١ و ١٢٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.